

Distr.: General
4 November 2003
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس
الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)
بشأن الصومال

بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال،
ووفقاً للفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٤٧٤ (٢٠٠٣)، أتشرف بأن أحيل إليكم تقرير هيئة
الخبراء.

وفي هذا الخصوص، ستغدو اللجنة ممتنة لو عملتم على عرض هذه الرسالة
وضميمتها على أعضاء مجلس الأمن، وإصدارها كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ستيفان تافروف

رئيس

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً

بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال



الضميمة

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من رئيس هيئة الخبراء المعنية بالصومال إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال

بالنيابة عن أعضاء هيئة الخبراء المعنية بالصومال، أتشرف بأن أرفق طيه تقرير الهيئة المقدم وفقاً للفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٤٧٤ (٢٠٠٣).

(توقيع) جوهان بيليمان

رئيس

هيئة الخبراء المعنية بالصومال

(توقيع) إدوارد هوارد جونز

(توقيع) بافانجيت ساندو

(توقيع) جون تامبي

تقرير هيئة الخبراء المعنية بالصومال المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن
١٤٧٤ (٢٠٠٣)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	٩-١	موجز
٧	٣٢-١٠	أولاً - مقدمة
٧	١٤-١٠	ألف - عام
٧	١٦-١٥	باء - الولاية
٨	٢٣-١٧	جيم - منهجية التحريات
١٠	٢٦-٢٤	دال - معايير التحقق
١٠	٣٢-٢٧	هاء - الصعوبات التي واجهتها الهيئة
١٢	٤٥-٣٣	ثانياً - السياق
١٢	٣٧-٣٣	ألف - المعلومات العامة والاستنتاجات الأساسية
١٣	٤١-٣٨	باء - عملية السلام في الصومال ومؤتمر مباحثي
١٤	٤٥-٤٢	جيم - أهمية عملية السلام بالنسبة لحظر الأسلحة
١٥	٥٧-٤٦	ثالثاً - التعاون مع دول خط المواجهة والدول المجاورة
١٧	٦٨-٥٨	رابعاً - التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية
١٨	٦٣-٥٩	ألف - الاتحاد الأفريقي
١٩	٦٦-٦٤	باء - جامعة الدول العربية
١٩	٦٨-٦٧	جيم - الأطراف الفاعلة من غير الدول
٢٠	١٤٠-٦٩	خامساً - انتهاكات حظر الأسلحة
٢٠	٧٨-٦٩	ألف - الطبيعة الخاصة للطلب

٢٣	٩٧-٧٩ سوق السلاح المحلي	باء -
٢٧	١٢٣-٩٨ النقل والتجارة	جيم -
٣٦	١٣٧-١٢٤ انعدام الأمن الإقليمي: الأسلحة التي تدخل الصومال والتي تعبرها	دال -
٤٣	١٤٠-١٣٨ تتبع الأسلحة والذخائر والمتفجرات	هاء -
٤٣	١٧٢-١٤١ تمويل تهريب الأسلحة	سادسا -
٤٣	١٤٨-١٤١ صيد الأسماك والقرصنة وأعمال الحماية	ألف -
٤٥	١٥٥-١٤٩ مراقبة الموانئ والمطارات	باء -
٤٧	١٦٩-١٥٦ التدفقات النقدية غير المنظمة	جيم -
٥١	١٧٢-١٧٠ تزوير الوثائق	دال -
٥١	١٩٢-١٧٣ التوصيات	سابعا -
٥١	١٧٥-١٧٤ الرصد المستمر	ألف -
٥٢	١٨١-١٧٦ تحسين التعاون	باء -
٥٤	١٨٦-١٨٢ كبح تدفق الأسلحة	جيم -
٥٥	١٨٩-١٨٧ النقل	دال -
٥٦	١٩٢-١٩٠ توصيات أخرى	هاء -

المرفقات

٥٧	موجز النفقات المقدمة من الحكومة الانتقالية الوطنية في الصومال	الأول -
٦٠	مقارنة أسعار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣	الثاني -
٦١	الهيئة الانتقالية المقترحة للإشراف على الإدارة البحرية في الصومال	الثالث -
٦٣	الهيئة الانتقالية للإشراف على الطيران المدني في الصومال	الرابع -

موجز

١ - رغم إعلان وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وتواصل عملية المصالحة، لا يزال الصومال يعاني من الانتهاكات المتواصلة للحظر المفروض على توريد الأسلحة وفقا لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢). وهذا التقرير، الذي يستند إلى عملية رصد دقيقة على مدار الأشهر الستة الماضية، يظهر صورة تبعث على الانزعاج لتدفق كميات صغيرة من الأسلحة والذخائر التي تغذي أسواق الأسلحة المفتوحة المحلية ومخازن أمراء الحرب من قادة الفصائل في الصومال. والانتهاكات الرئيسية للحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال على مدار الأشهر الستة الماضية، التي تتم باستخدام سفن كبيرة أو طائرات نقل ثقيلة، تظهر انخفاضاً عن مستوياتها في السنوات السابقة. غير أن هذا التدفق المستمر للأسلحة والذخائر على ذلك المستوى الصغير جداً إنما يمثل مئات الأطنان من الأسلحة انتهاكاً للحظر على مدار ستة أشهر.

٢ - ومشكلة تدفقات الأسلحة إلى الصومال وفي أنحاءه هي مشكلة تترك آثارها على أمن واستقرار المنطقة الأوسع نطاقاً. وقد وجدت الهيئة أدلة تربط انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة بتدفقات الأسلحة غير المشروعة إلى البلدان المجاورة، وبأعمال القرصنة في المياه الصومالية والدولية، وبأنشطة الجماعات المسلحة والمتطرفين خارج حدود الصومال.

٣ - وشحنات الأسلحة المتجهة إلى الصومال عادة ما يكون منشؤها في إثيوبيا، وإريتريا، والإمارات العربية المتحدة، وجيبوتي، واليمن، أو أن تمر عبر تلك الدول. فمن هذه البلدان، تتوجه الأسلحة المنقولة إلى الصومال مباشرة. ونقاط الدخول الرئيسية هي الموانئ التي تخدم بونتلند (بوساسو)، ومقديشو (ميركا والمعن)، وكيسمايو، إلى جانب المهابط الجوية المحيطة بمقديشو. والطريقة المفضلة في الالتفاف على الجزاءات هي نقل الأسلحة في قوارب صيد صغيرة أو إخفاؤها في عنبر الشحن في إحدى الطائرات. ويُعاد بعد ذلك توزيع الأسلحة والذخائر المهربة في أنحاء الصومال عبر سلسلة طويلة من الوسطاء.

٤ - وتحمل المراكب الشراعية المتجهة من اليمن إلى الساحل الشمالي الشرقي للصومال جانبا كبيرا من حركة التهريب. ويمر جزء كبير الشحنات دون ملاحظتها أو الإبلاغ عنها، ويمر معظمها عبر بوساسو، وهو الميناء الرئيسي في المنطقة. ويتوجه الجانب الأعظم من هذه الشحنات إلى مقديشو، وهي مركز تجارة السلاح في الصومال. وفي المتوسط، تصل المراكب الشراعية التي تحمل الأسلحة والذخائر إلى الصومال قادمة من اليمن مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع.

٥ - ويصل إلى الصومال نحو ٢٥٠ ١ رحلة جوية في كل شهر، أساسا من البلدان المجاورة والدول الأخرى في المنطقة. ونادرا ما تخضع حمولاتها للتفتيش. والقيود التنظيمية على الحركة الجوية في المجال الجوي الصومالي محدودة للغاية، ويمكن بسهولة لعمليات الرحلات الجوية التي تصل إلى الصومال والتي تغادره أن تتفادى الرصد عند ضلوعها في أعمال الالتفاف على الجزاءات. وبالمثل، فإن الحدود البالغ طولها ٦٠٠ ١ كيلومتر بين الصومال وإثيوبيا تخلو من المراقبة إلى حد بعيد، وتسير حركة المرور بحرية في الاتجاهين.

٦ - ويسدد قادة الفصائل الصومالية ثمن أسلحتهم بطرق متنوعة؛ مثلا، بالأموال النقدية التي يحصلون عليها ممن يعرفونهم من الأجانب؛ أو بعائدات الضرائب وغيرها من الرسوم التي يفرضون جبايتها في الموانئ والمطارات ونقاط التفتيش؛ أو باستخدام القات؛ أو بشلنات صومالية مزيفة مطبوعة في الخارج. وقد أجرت الهيئة تحقيقات في عدة حالات لمحاولات حرت مؤخرا لطباعة عملات مزيفة تساوي بلايين الشلنات الصومالية - ما يعادل الملايين من دولارات الولايات المتحدة.

٧ - ونتيجة لانتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة، أصبح بمقدور شبكات الإرهابيين العابرة للحدود الحصول ليس فقط على الأسلحة الصغيرة، وإنما أيضا منظومات الدفاع الجوي المحمولة، والأسلحة الخفيفة المضادة للدبابات، والذخائر. فالإرهابيون المسؤولون عن تفجير فندق باراديس في ممباسا، بكينيا، عام ٢٠٠٢، وعن محاولة مهاجمة الرحلة الجوية ٥٨٢ المتجهة من ممباسا إلى تل أبيب، اشتروا القذائف من اليمن عن طريق الصومال، ثم نقلوها إلى كينيا. وخلصت هيئة الخبراء إلى أنه لا يزال من السهل نسبيا الحصول على قذائف سطح/جو وتوريدها إلى الصومال.

٨ - ودول خط المواجهة والأطراف الإقليمية هي الأطراف الخارجية الرئيسية في الشؤون الصومالية. ورغم أنها أبدت درجة من الاحترام للحظر المفروض على توريد الأسلحة على مدار الأشهر الستة الماضية أكبر مما أظهرته في السنوات السابقة، فإن كثيرا منها لا تزال مستمرة في تلك الانتهاكات، ولم يتخذ سوى قلة منها تدابير نشطة للحد من عمليات نقل الأسلحة بصورة تجارية إلى الصومال. وكثيرا ما وجدت هيئة الخبراء أن تلك الدول لا تدعم عمل الهيئة، وحتى في الحالات التي كانت تدعمه، فقد كانت تفتقر إلى الأدوات اللازمة لكي ترصد بكفاءة الصادرات و/أو الشحنات العابرة عبر موانئها، ومطاراتها، ومعابر حدودها، ومياهها الإقليمية، ومجالها الجوي.

٩ - ويعزو كثير من المراقبين انخفاض تدفقات الأسلحة في الأشهر الأخيرة إلى الرصد النشط لانتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة من جانب مجلس الأمن. ومع دخول عملية السلام الصومالية مرحلة حرجة وصعبة، يمكن لإنفاذ الحظر والرصد النشط أن يساعد في تعزيز الالتزام بالحوار، والحد من احتمالات تجدد الصراع المسلح، والتخفيف من آثاره في حال حدوثه.

أولا - مقدمة

ألف - عام

١٠ - عملا بالفقرتين ٣ و ٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٧٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عيّن الأمين العام هيئة من الخبراء لمدة ستة أشهر، لجمع معلومات مستقلة عن انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال، وتقديم توصيات عن الخطوات والتدابير العملية الممكنة لتنفيذه.

١١ - واتخذت هيئة الخبراء مقرا لها في نيروبي، وسافرت بصورة واسعة في أنحاء المنطقة، وزارت عددا من المواقع في الصومال. وقد فرضت المعوقات الأمنية قيودا على قدرة هيئة الخبراء على السفر بصورة واسعة في أنحاء الصومال.

١٢ - وقد طلب مجلس الأمن، في القرار ١٤٧٤ (٢٠٠٣)، إلى الأطراف الصومالية والإقليمية، فضلا عن المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الأطراف خارج المنطقة، التعاون مع هيئة الخبراء تماما في اضطلاعها بولايتها. غير أن الهيئة وجدت أن عددا من الدول لم تتعاون معها فيما أجرته من تحريات بصورة كاملة.

١٣ - وتألفت هيئة الخبراء من جوهان بيليمان (بلجيكا)، وهو خبير أسلحة، رئيسا للهيئة؛ وإدوارد جونز (الولايات المتحدة)، وهو خبير بحري؛ وجون تامبي (سيراليون)، وهو خبير طيران؛ وبافانجيت ساندو (الهند)، وهو محقق شرطة. وتم توفير الخبرة الفنية للهيئة في مجالات الأسلحة وتمويلها ونقلها، وكذلك في الشؤون الإقليمية.

١٤ - وتلقت هيئة الخبراء دعما من العديد من إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها، في نيويورك وفي المنطقة على حد سواء، وهو الدعم الذي قوبل بتقدير كبير.

باء - الولاية

١٥ - في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، اتخذ مجلس الأمن القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، الذي يقضي بفرض حظر على توريد الأسلحة إلى الصومال. كما جرى توضيح الالتزام الواقع على الدول الأعضاء بتنفيذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة من خلال الشروط المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من قرار مجلس الأمن ١٤٢٥ (٢٠٠٢)، التي تحظر:

- تمويل جميع عمليات حيازة الأسلحة والمعدات العسكرية وتسليمها إليها؛
- تزويد الصومال، على نحو مباشر أو غير مباشر، بمشورة تقنية، ومساعدات مالية وغيرها من أنواع المساعدة، والتدريب فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية.

١٦ - وفي الفقرة ٣ من القرار ١٤٧٤ (٢٠٠٣)، أسند مجلس الأمن إلى هيئة الخبراء الولاية التالية:

(أ) التحقيق في انتهاكات حظر توريد الأسلحة، ويشمل ذلك الدخول إلى الصومال برا وجوا وبحرا، وخاصة عن طريق الاتصال بأي مصادر قد تكشف عن معلومات لها صلة بالانتهاكات؛

(ب) تقديم معلومات تفصيلية وتوصيات محددة في مجالات الخبرة الفنية ذات الصلة بانتهاكات حظر توريد الأسلحة والتدابير اللازمة لإنفاذ وتعزيز حظر توريد الأسلحة بمختلف جوانبه؛

(ج) إجراء بحوث ميدانية، حيثما أمكن، في الصومال والدول المجاورة للصومال والدول الأخرى، حسب الاقتضاء؛

(د) تقييم قدرة دول المنطقة على تنفيذ حظر توريد الأسلحة تنفيذا كاملا، بما في ذلك من خلال إجراء استعراض شامل للنظم الوطنية للجمارك ومراقبة الحدود؛

(هـ) التركيز على الانتهاكات الجارية لحظر توريد الأسلحة، بما في ذلك نقل الذخائر والأسلحة الوحيدة الاستخدام والأسلحة الخفيفة؛

(و) السعي إلى تحديد الأشخاص الذين يواصلون انتهاك حظر توريد الأسلحة داخل الصومال وخارجه ومؤيديهم النشطين، وتزويد اللجنة بمسودة قائمة بالإجراءات التي يمكن اتخاذها في المستقبل؛

(ز) بحث إمكانية إنشاء آلية لرصد إنفاذ حظر توريد الأسلحة مع شركاء من داخل الصومال وخارجه، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها الاتحاد الأفريقي؛

(ح) تحسين التوصيات المقدمة في تقرير هيئة الخبراء (S/2003/223).

جيم - منهجية التحريات

١٧ - ركزت هيئة الخبراء، وفقا لولايتها، فحسب على الانتهاكات التي حدثت مؤخرا أو المستمرة للحظر المفروض على توريد الأسلحة. غير أنه في بعض الحالات، اضطرت الهيئة إلى معاودة النظر في مسائل أقدم عهدا للتوصل إلى فهم أفضل للوضع الراهن أو لأصحاب المصلحة أو الأطراف المتورطة.

١٨ - الاستبيانات. طلبت هيئة الخبراء معلومات محددة من مختلف الدول الأعضاء. ووجهت رسائل عن طريق البعثات الموجودة في نيويورك تطلب معلومات من قبيل آخر الإحصاءات عن تحركات الطائرات أو السفن من الصومال وإليها، أو بشأن تحركات أفراد بعينهم، أو سجلات شركات، أو تفاصيل مصرفية، أو أي معلومات أخرى يمكن أن تثبت أو تنفي المعلومات التي تلقتها الهيئة.

١٩ - كما أرسلت استبيانات إلى شركات النقل البحري والخطوط الجوية تلتزم الحصول على المعلومات ذات الصلة بعمل الهيئة، مثل المعلومات المتعلقة بملكية الطائرات والسفن، ومعدلات تواتر عملياتها، وطبيعة تلك العمليات ونوعها، وما تسدده من رسوم للهبوط في المطارات والرسوم في الموانئ، والجهات التي تتقاضى تلك الرسوم.

٢٠ - المقابلات. في كل بلد من البلدان التي زارتها هيئة الخبراء، قابلت مسؤولين حكوميين، وكذلك مسؤولين في البعثات الدبلوماسية، وكبار مسؤولي منظمات المجتمع المدني، وموظفي هيئات المعونة، ومسؤولي شركات القطاع الخاص ورجال الأعمال والصحفيين كلما دعت الحاجة إلى ذلك. كما اتصلت الهيئة بعدد من الأفراد الرئيسيين الذين كانت أسماؤهم محل اهتمام وجدل، وحاولت تحديد مواقع وهوية الصوماليين الذين يُدعى تورطهم في انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة. ونظرا لحساسية طبيعة المواضيع التي تجري الهيئة تحرياتها بشأنها، تجدر ملاحظة أن العديد من الأفراد كانوا يتكلمون بشرط الحفاظ على سرية هوياتهم. ولذلك، لم يتم تسجيل العديد من اللقاءات. وإجمالاً، أجرت هيئة الخبراء أكثر من ١٠٠٠ مقابلة.

٢١ - زيارات البلدان. اتخذت هيئة الخبراء مقرها في نيروبي، وسافرت إلى إثيوبيا، إريتريا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوكرانيا، البحرين، بلجيكا، جيبوتي، سلوفاكيا، السودان، الصومال، فرنسا، قطر، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن. وزارت هيئة الخبراء بأكملها أو أعضاء فيها كثيرا من تلك البلدان عدة مرات. ونظرا للقيود المتعلقة بالوقت، جرى الاتصال بالأفراد والسلطات في بلدان أخرى عن طريق الفاكس أو الهاتف.

٢٢ - الرحلات الميدانية. في حدود الوقت المحدود الذي كان متاحا، قامت الهيئة و/أو بعض أعضائها بزيارة مناطق الحدود في كينيا، وإثيوبيا، والصومال. وفي اليمن، تمت زيارة مدينتي صنعاء وعدن، وميناء المكلا. وفي كينيا، توجهت هيئة الخبراء إلى لامو ومباسا. وفي الصومال، زارت الهيئة بربره، وبوساسو، وهرجيسا، ومقديشو. وكثيرا ما دعا الصوماليون أفرادا من أعضاء الهيئة إلى إجراء تحريات بشأن المسائل الرئيسية في مقديشو، غير

أن القيود المفروضة من قبل الأمن في الأمم المتحدة كثيرا ما كانت تحول دون إتمام هذه الزيارات المزمعة. وفي إثيوبيا، تم القيام برحلة إلى غود، وإلى الحدود الصومالية عند فرفر.

٢٣ - **سجلات الشرطة والقضاء.** كان بمقدور هيئة الخبراء الاطلاع على سجلات الشرطة والقضاء والمصارف في حالات بعينها محل التحري أو قيد المحاكمة، مما يتصل بتهرب الأسلحة والذخائر في منطقة القرن الأفريقي دون الإقليمية.

دال - معايير التحقق

٢٤ - واتفق أعضاء الهيئة منذ بداية عملهم على أن تستخدم في تحقيقات الهيئة معايير استدلالية رفيعة تستلزم ما لا يقل عن مصدرين موثوقين مستقلين للمعلومات لإثبات أي استنتاج. كما حاولت الهيئة كلما أمكن تحديد مكان الأشخاص المعنيين أو الشركات المعنية، وأن تعرض الادعاءات على من يعينهم الأمر لإتاحة الفرصة لهم لممارسة حقهم في الرد. وقد نجحت الهيئة في معظم الحالات في تحديد هوية الأفراد المعنيين والاهتداء إلى مكائهم وإجراء مقابلة معهم.

٢٥ - وأثناء التحقيق، قامت الهيئة حيثما أمكن بإحالة المعلومات ذات الصلة إلى الدول المعنية وتعاونت معها لكي تقوم الدول بمزيد من التحقيقات المفصلة. وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من البلدان قدمت معلومات مفيدة، فلم تتطوع أية دولة بتقديم معلومات دون أن يُطلب منها ذلك بصورة محددة.

٢٦ - وتلقت هيئة الخبراء بالإضافة إلى التدقيقات المفصلة التي أجرتها بنفسها، معلومات تؤيد ما توصلت إليه من نتائج من الوكالات الدولية لإنفاذ القانون، ومن وكالات إنفاذ القانون في البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، كما طلبت مساعدة من خبراء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وتفادت الهيئة طوال مدة التحقيق الاعتماد على الإفادات الشفوية فقط، وأصررت دوما على الحصول على أدلة ثبوتية ووثائقية وظرفية. وعند عدم توافر الأدلة الداعمة كانت المعلومات تسقط من التقرير.

هاء - الصعوبات التي واجهتها الهيئة

تقييم المعلومات

٢٧ - شكلت إدارة المعلومات إحدى الصعوبات التي واجهتها الهيئة. فطابع الانقسامات الذي تتسم به السياسات القبلية ينعكس على وسائل الإعلام؛ كما أن تقارير الأنباء تنشر على مئات المواقع الإخبارية الصومالية المتاحة على شبكة الإنترنت. وعلى الرغم من أن

وسائط الإعلام الصومالية كانت من مصادر المعلومات الكثيرة المتاحة للهيئة، وأن هذا المصدر المفتوح كان مفيدا في المرحلة التمهيدية للتحقيق، فإن العقبات القائمة، من قبيل صعوبات الترجمة والتضليل الإعلامي جعلته غير جدير بالثقة على الإطلاق.

٢٨ - وقد ظللت هيئة الخبراء في عدة حالات التقارير الصحفية غير الدقيقة التي أفادت بوقوع انتهاكات لحظر الأسلحة. فمثلا أوردت تقارير وسائط الإعلام الوطنية أن سفينة تحمل كميات كبيرة من الأسلحة قد رست في ميناء كيسمايو في حيران/يونيه، وفي حالة أخرى منفصلة أفادت المصادر الإخبارية برسو سفينة تحمل أسلحة في ميناء بربرة. وبعد تحقيقات واسعة النطاق استنتجت الهيئة أن المعلومات كانت خاطئة في كلتا الحالتين.

٢٩ - وتدعو الحاجة كذلك إلى تمحيص المعلومات المقدمة من مصادر فردية. فكثيرا ما تبين أن المعلومات المباشرة التي قدمها صوماليون عن انتهاكات حظر الأسلحة، التي كانت تشفع في بعض الأحيان بوثائق داعمة، هي معلومات خاطئة.

٣٠ - ووجدت الهيئة أن التغطية الصحفية المتناقضة أو الكاذبة، بالإضافة إلى تأثيرها الضار على عملها، تعيق التقدم في محادثات السلام الجارية في مبابغاثي، حيث إن الوفود المشاركة في المحادثات ليست بمعزل عن انعكاسات الأنباء الكاذبة والمقلقة التي تفيد بإعادة تسليح الفصائل المتنازعة.

زيادة الوعي بحظر الأسلحة والأثر الرادع للرصد المعزز

٣١ - لم تُنشر المعلومات المتعلقة بفحوى حظر الأسلحة وكيفية تأثيره على المجتمع على نطاق واسع. وعلى الرغم من أن الجمهور العام في الصومال قد لا يكون مطلعاً على تقرير الهيئة السابق (S/2003/223)، فقد وجدت الهيئة أن التقرير أثر تأثيراً كبيراً على الجهات الرئيسية المتورطة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة في الصومال. وقد جوبهت الهيئة في عدة حالات بمواقف عدائية من قبل جنرالات الحرب، ورجال الأعمال المسلحين و/أو الجهات الإقليمية التي ترعاها، وكذلك موردي الأسلحة المطلعين على التقرير السابق والرافضين لنتائجه.

٣٢ - وكان للهيئة من خلال عملها أثر رادع على الجهات الرئيسية التي تنتهك حظر الأسلحة. وأوجد حضور الهيئة صعوبة في الحصول على الأسلحة والذخائر وما يتصل بها من مواد.

ثانياً - السياق

ألف - المعلومات العامة والاستنتاجات الأساسية

٣٣ - يبين هذا التقرير جهود الرصد الوافية التي بذلتها هيئة الخبراء. وعلى الرغم من الإشاعات الكثيرة، لم تجد الهيئة أية انتهاكات ملموسة لحظر الأسلحة خلال الأشهر الستة الأخيرة، أو على الأقل، لم تجد انتهاكات في صورة شحنات اعتيادية محملة على متن سفن كبيرة أو طائرات شحن ثقيلة. بيد أن التحقيق قد كشف عن وجود وضع مقلق إذ تندفق باستمرار كميات صغيرة من الأسلحة والذخائر تغذي أسواق الأسلحة المحلية المفتوحة ومخازن زعماء الفصائل في الصومال، على الرغم من عملية المصالحة الجارية وإعلان وقف إطلاق النار.

٣٤ - والضحية الرئيسية للزراع المطول في الصومال ولغياب حكومة قادرة على العمل فيها هي بطبيعة الحال الشعب الصومالي. غير أن الأزمة الصومالية هي في نفس الوقت مشكلة إقليمية لها أسباب ونتائج تتجاوز الحدود: فقد أصبح البحث عن حل سياسي مصدر للاحتكاكات بين الحكومات على الصعيد الإقليمي؛ وأدى النزاع وانعدام الأمن إلى تعطيل التدفقات العادية للتجارة في المنطقة، كما أنهما يشكّلان خطراً على حركة الملاحة البحرية الدولية؛ وأدت حركة النزوح السكاني على نطاق واسع إلى استقرار لاجئين صوماليين بصفة شبه دائمة في البلدان المجاورة؛ وبفعل النزاع في الصومال تدفق سيل من الأسلحة والذخائر عبر الحدود؛ كما زاد تعرض المنطقة بأكملها لخطر المجرمين والمتطرفين بسبب غياب القانون عن الأراضي الصومالية وعدم خضوع معظمها لأية سلطة حكومية.

٣٥ - وقد تُرك الشعب الصومالي على هامش المجتمع الدولي تحت رحمة "حكومات" تدفع نفقاتها بعمولات مزيفة؛ وزعماء فصائل يطلبون إتاوات مقابل استخدام مرافق عامة مثل الموانئ والمطارات، وحتى أجزاء من الطرق؛ وقادة يكافنون جنودهم بالذخائر أو بالقات؛ ومتاجرين بالبشر يهربون المهاجرين الفارين من الفاقة على ظهر سفن متداعية إلى اليمن أو على متن طائرات إلى أوروبا؛ ومصالح أجنبية تجود بالأسلحة أو النقود أو الشرعية السياسية على وكلائها حسب مقتضيات الحال.

٣٦ - وتشكل تجارة الأسلحة عنصراً أساسياً في هذه المجموعة المتفجرة من العناصر، فهي تعزز الأمن وتغذي الصراع في الصومال. وهي أيضاً مشكلة عابرة للحدود لها تداعيات على أمن المنطقة بأكملها وعلى استقرارها. وقد وجدت الهيئة أدلة تربط تدفقات الأسلحة غير المشروعة إلى الصومال وغيرها مع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء

المنطقة، ومع القرصنة في المياه الدولية وكذلك مع أنشطة المجموعات المسلحة والمتطرفين خارج حدود الصومال.

٣٧ - وعلى الرغم من أن دول المنطقة كفت عن انتهاك حظر الأسلحة على النطاق الذي شهدته السنوات الماضية، فهي مستمرة في ارتكاب الانتهاكات الصغيرة، ولم يقيم منها عدد يذكر باتخاذ تدابير نشطة للقضاء على النقل التجاري للأسلحة إلى الصومال. ومن شأن إنفاذ حظر الأسلحة أن يجعل كيانات المليشيات مكلفة لدرجة تتني عن الإبقاء عليها، مما يجبر زعماء الفصائل على العودة إلى مائدة المفاوضات ويخفف من آثار النزاعات عندما تنشأ. ويمثل الحظر قبل كل شيء شكلا من أشكال الحماية للشعب الصومالي؛ غير أنه يلعب أيضا دور الخط الدفاعي الأول للسلام والأمن في المنطقة بأكملها، إلى أن يجري من جديد إرساء السلام في الصومال وتشكيل حكومة مسؤولة في ذلك البلد.

باء - عملية السلام في الصومال ومؤتمر مباغاثي

٣٨ - كان المؤتمر الصومالي للمصالحة الوطنية الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في إلدوريت بكينيا أحدث محاولة لإعادة السلام وإرساء دعائم الحكومة من جديد في الصومال. وقد نُقل المؤتمر إلى مباغاثي، وهي إحدى ضواحي العاصمة الكينية نيروبي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وكانت محادثات السلام قد دخلت شهرها السابع عندما بدأت هيئة الخبراء عملها، وكان هناك ارتباط واضح بين عمل الهيئة ومجرى أحداث المؤتمر. وكان معظم زعماء الفصائل أو ممثليهم حاضرين في نيروبي للمشاركة في المؤتمر، بالإضافة إلى أعضاء المجتمع المدني الصومالي، والممثلين الدبلوماسيين للحكومات المعنية، مما سهل إلى حد كبير التقاء الهيئة بالجهات الفاعلة الرئيسية في المسرح الصومالي.

٣٩ - وكان حضور الهيئة في نيروبي أيضا رادعا يذكر زعماء الفصائل والجهات الممولة لهم بأنهم تحت رقابة دائمة. وتعزيزا لهذا الشعور أدلى رئيس الهيئة بكلمة أمام المؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وجه فيها إنذارا واضحا لمن يحتمل أن يقدموا على انتهاك الحظر. ولا شك في أن مستويات نقل الأسلحة إلى الصومال خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٣ تمثل انخفاضا عما كانت عليه في السنوات الماضية، وهو اتجاه يعزوه كثير من المراقبين إلى محادثات مباغاثي وإلى وجود الهيئة.

٤٠ - غير أن هذه العوامل لم تكف تماما للحيلولة دون تدفق الأسلحة إلى الصومال أو نشوب أعمال قتالية محلية في أجزاء من البلاد. وقد تعرض إعلان وقف القتال ووثيقة هياكل ومبادئ عملية المصالحة الوطنية الصومالية (إعلان إلدوريت) اللذان وقعهما زعماء الفصائل

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ للانتهاك مرات عديدة، دون عقاب، بحيث ظلا فعلا حبرا على ورق، وبفعل سيل مستمر من "الانتهاكات الصغيرة" لحظر الأسلحة استطاعت الميليشيات الصومالية أن تتزود باستمرار بالأسلحة والذخائر. وترى هيئة الخبراء أن فشل المجتمع الدولي في معاقبة منتهكي وقف إطلاق النار المعلن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ قد أسهم إلى حد كبير في عدم استطاعة الزعماء الصوماليين الوفاء بواجباتهم في هذا الخصوص.

٤١ - وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أدى انسحاب عدة أطراف رئيسية صومالية من المؤتمر، وكذلك انسحاب إحدى الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الواقعة على "خط الجبهة"، والمسؤولة عن إدارة المحادثات، إلى تعثر عملية السلام، مما يهدد بعودة التوتر والعنف إلى أجزاء من الصومال. وفي نفس الوقت، بدأت هيئة الخبراء تتلقى تقارير متزايدة عن استعدادات تقوم بها الفصائل لاقتناء أسلحة وذخائر في المستقبل القريب. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عُرضت المسألة على مؤتمر قمة عقدته الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في كمبالا.

جيم - أهمية عملية السلام بالنسبة لحظر الأسلحة

٤٢ - لتتأخر هذه المرحلة من مراحل عملية السلام أهمية مباشرة بالنسبة لمستقبل حظر الأسلحة. وقد يتطلب التوصل إلى نتيجة مرضية لمؤتمر مباحثي، تؤدي إلى تشكيل حكومة مؤقتة مستقرة وقادرة على العمل في الصومال، الاستمرار في رصد الحظر مع منح إعفاءات انتقائية لمساعدة الحكومة المؤقتة على توطيد سلطتها (مثلا لتجهيز قوات الجيش والشرطة الوطنية الجديدة)، وفي نفس الوقت حرمان المجموعات المعارضة من فرص شراء الأسلحة.

٤٣ - وقد يفضي خروج المؤتمر بنتائج مبهمة، مثل إعلان حكومة مؤقتة غير عاملة وغير قادرة فرض سلطتها، إلى توترات بين الحكومة الجديدة وغيرها من السلطات الفعلية القائمة في الصومال. وفي مثل هذه الحالة، قد تساعد عملية رصد الحظر وإنفاذه على تخفيف الآثار المترتبة على العنف المتبادل بين المجموعات المتنازعة.

٤٤ - وفي حالة تعليق العملية مؤقتا سعيا إلى تحقيق التوافق من جديد في آراء الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أو التماسا لمشاركة أوسع نطاقا، فإن تعزيز رصد الحظر وإنفاذه من شأنهما أن يجرما الأطراف من فرص تعزيز قوتها العسكرية خلال هذه الفترة، مما يقلل من احتمال وقوع انتهاكات خطيرة لوقف إطلاق النار خلال فترة التوقف.

٤٥ - أما إذا انهار المؤتمر كلياً دون أن تظهر بوادر على إمكان استئنافه في المستقبل القريب، فسوف تدعو الحاجة إلى مواصلة رصد وإنفاذ الحظر سعياً إلى تضييق نطاق التراع المسلح المتجدد والتخفيف من آثاره الإنسانية المحتملة.

ثالثاً - التعاون مع دول خط المواجهة والدول المجاورة

٤٦ - تقوم دول خط المواجهة والجهات الفاعلة الإقليمية بدور رئيسي في الشؤون الصومالية كأطراف خارجية. وفي كثير من الأحيان، تقف المصالح الإقليمية المتباينة في الشؤون السياسية الصومالية حجرة عثرة أمام المصالحة الوطنية.

٤٧ - وقد قدم تقرير هيئة الخبراء السابق عن الصومال (S/2003/223) لحة تفصيلية عن الانتهاكات السابقة للحظر المفروض على الصومال. ويبين الاتجاه الذي أبرزه التقرير بأن الأسلحة وُردت إلى مختلف الأطراف المتحاربة بالطرق التالية:

(أ) مباشرة من قبل القوات المسلحة لدول خط المواجهة أو الدول المجاورة؛

(ب) بصورة غير مباشرة بمساعدة من مسؤولين من دول خط المواجهة والدول

المجاورة؛

(ج) التزويد بوثائق مثل إصدار شهادات رسمية أو مزيفة للمستعمل النهائي؛

(د) تيسير الوصول إلى مهابط الطائرات و/أو الموانئ.

٤٨ - وتبعاً لذلك، قررت هيئة الخبراء عقد اجتماعات منتظمة مع السلطات في عواصم بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وفي اليمن. وقام الخبراء بجولات منتظمة في المنطقة خلال إجراء تحقيقاتهم. وأُطلعت سلطات البلد المضيف على الأدلة التي تم جمعها بغرض التحقق منها ولتعزيز التعاون على أساس من الشفافية مع الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٤٩ - واستجابت عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية بسرعة للطلبات الموجهة إليها من هيئة الخبراء للحصول على معلومات بخصوص حركة المرور الجوي. ولم تتوان الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية الليبية، وجيبوتي، والسودان، وكينيا، ومصر، واليمن في الرد دون إبطاء على استبيان الهيئة. كما استجابت سلطات ميناء مومباسا ودي بشدة للطلب فزودت هيئة الخبراء بمعلومات من ضمنها قوائم تفصيلية بالسفن والمالكين ووكلاء المناولة، في غضون عدة أيام فقط من تلقيها طلبات الهيئة.

٥٠ - وللأسف، فإن التعاون كان استثناء وليس قاعدة. فقد تبين للهيئة أنه رغم التعهدات العديدة بدعم عملها، كان من الصعب عليها الحصول على معلومات دقيقة. وكثيرا ما تم تجاهل الطلبات الرسمية المتواصلة والمتكررة للحصول على معلومات، بما فيها المعلومات الأساسية، مثل قوائم السفن والطائرات المتوجهة إلى الصومال أو القادمة منها. وغالبا ما كان الرد على الاستفسارات المحددة الموجهة من الهيئة في شكل رفض قاطع دونما تعليل. ولم تقدم سلطات ميناء أسمرة، على سبيل المثال، أي معلومات إلى الهيئة، حتى بعد أن وُجِّهت إليها طلبات متكررة وتلقيها عدة زيارات. وبالمثل، لم تستجب حكومتا إثيوبيا وإريتريا للطلبات المحددة الموجهة إليهما بالحصول على معلومات، على الرغم من أنهما وعدتا غير ما مرة بالتعاون مع الهيئة.

٥١ - وفي بعض الحالات، تبين للهيئة أن عدم التعاون ذو صلة مباشرة بعدم قدرة بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على مراقبة حدودها بما فيه الكفاية. وبالفعل، يفتقر العديد من الدول للوسائل التي تمكنها من الرصد الفعال للصادرات و/أو الشحنات العابرة لموانئها، ومطاراتها، ومعابر حدودها البرية، ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي.

٥٢ - وقد يعزى عدم التعاون في حالات أخرى إلى الطبيعة الحساسة للمعلومات المطلوبة، بما فيها ما يتعلق بحركة الأفراد العسكريين، والمعدات أو الطائرات أو السفن العسكرية.

٥٣ - وتكتسي البيانات الأساسية مثل قوائم السفن أو الطائرات أهمية بالنسبة لهيئة الخبراء، إذ تمكنها من تعقب حركة المرور الجوي والبحري المتوجه إلى الصومال والقادم منه، وكذلك تيسير التحقق من المعلومات المحكية وتقليص المدة الزمنية اللازمة لذلك. ورصد الهيئة للحظر المفروض مرهون بالتعاون التام من جانب الدول الأعضاء. وتعرب الهيئة عن أسفها إزاء ضرورة تذكير بعض الدول الأعضاء مرارا وتكرارا بتقديم أبسط المعلومات.

إعلان نيروبي

٥٤ - تسلم جميع دول القرن الأفريقي بأن انتشار الأسلحة الصغيرة يشكل خطرا على الأمن والاستقرار الإقليميين. ولا يؤدي استيراد الأسلحة إلى الصومال إلى تأجيج الصراع الصومالي فحسب، بل إنه يشكل أيضا خطرا على دول القرن الأفريقي الأخرى. وتصل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر إلى منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي عبر الصومال وتوزع عبر كينيا وجنوب إثيوبيا إلى الدول الأخرى في المنطقة مثل أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغيرهما. ويستخدم العديد من هذه الأسلحة والذخائر لارتكاب جرائم عبر أرجاء المنطقة.

٥٥ - وأدت سهولة الحصول على الأسلحة والذخائر في المنطقة وعدم قدرة أي دولة على حل المشكلة بمفردها إلى إنشاء آلية دون إقليمية للعمل الجماعي. ووقعت عشرة بلدان على إعلان نيروبي المتعلق بمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠. وأنشئت بموجب إعلان نيروبي وبرنامج العمل المنسق المنبثق عنه أمانة إقليمية، تعرف بأمانة نيروبي، لتنسيق تنفيذ الإعلان فيما بين الدول الأطراف فيه.

٥٦ - ومن الضروري أن تقوم السلطات الصومالية، فضلا عن دول خط المواجهة والدول المجاورة، بتنفيذ تدابير وفقا لبرنامج العمل المنسق. ويُحرز تقدم مطرد في تنفيذ الإعلان في المنطقة. وحقت دول مثل أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا تقدما لا بأس به في إنشاء مراكز تنسيق وطنية ووضع خطط عمل وطنية تعنى بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. غير أن من الدول الموقعة الرئيسية الأخرى، مثل إثيوبيا وإريتريا، من لن ينفذ بعد أي من التدابير التي يتطلبها برنامج العمل المنسق. وأنشأت جيبوتي مؤخرا مركز تنسيق وطني معني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زال حاليا في طور بناء القدرات. ولم تُنفذ بعد أي من التدابير الأخرى التي يتطلبها الإعلان.

٥٧ - واتفقت الدول الأطراف في إعلان نيروبي على القيام باستعراض وزارى نصف سنوي للتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان. وعقد المؤتمر الاستعراضي الوزاري الأول في نيروبي يومي ٧ و٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢، وحث الوزراء خلاله الدول الأعضاء التي لم تنفذ الإعلان بعد على القيام بذلك. وسيُعقد المؤتمر الاستعراضي الوزاري المقبل في آذار/مارس ٢٠٠٤ في نيروبي. ومن شأن التأكيد على إدراج الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال في جدول أعمال ذلك المؤتمر أن يساعد كثيرا في تنفيذ الحظر ورصده. وترى الهيئة من الضروري أن يطلب مجلس الأمن إلى الدول الأطراف في الإعلان والتي لم تنفذه بعد، أن تقوم بذلك على وجه الاستعجال.

رابعا - التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية

٥٨ - تقوم المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بدور هام في إنفاذ الحظر على توريد الأسلحة، لا سيما فيما يتعلق برصد تنفيذه بفعالية.

ألف - الاتحاد الأفريقي

المراقبون العسكريون/حفظ السلام

٥٩ - شرع الاتحاد الأفريقي في التخطيط لإمكانية نشر قوة دولية تسند إليها مهمة صعبة هي نزع سلاح كافة الجماعات والفصائل الصومالية المسلحة. وأوصى الاتحاد بالقيام، في مرحلة أولية، بإيفاد بعثة مراقبين تشكل أحد عناصر هذه القوة الدولية. وستنشئ بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال آلية لرصد اتفاق وقف أعمال القتال الذي تم التوصل إليه في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وستتألف الآلية من عدد يصل إلى ٧٥ من المراقبين العسكريين غير المسلحين والموظفين المدنيين.

٦٠ - ويتوقف نشر بعثة الاتحاد الأفريقي على عوامل خارجية مثل قدرة المجتمع الدولي على تقديم الدعم (المالي والمادي ومن حيث الأفراد)، والتقدم المحرز في عملية السلام. وبالنظر إلى الأوضاع السياسية والعسكرية السائدة في الصومال، خلصت بعثة استطلاع تابعة للاتحاد الأفريقي، تم إيفادها في تموز/يوليه ٢٠٠٣، إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود قبل نشر مراقبين عسكريين في الصومال.

التعاون مع هيئة الخبراء

٦١ - من التوصيات التي طُلب إلى هيئة الخبراء تشذيبها استكشاف سبل التعاون بين المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية من جهة وهيئة الخبراء من جهة أخرى. وعقد الخبراء اجتماعات مثمرة للغاية مع ممثلي المنظمين كليهما.

٦٢ - يلتزم الاتحاد الأفريقي بتنفيذ حظر الأسلحة، وهو مستعد وراغب في تأسيس إطار للتعاون مع هيئة الخبراء. وستقدم المساعدة في جميع مجالات إنفاذ الحظر، بما في ذلك تبادل المعلومات المتصلة بانتهاكات الحظر بدون تأخير، والرد على طلبات الاستفسار. وفي حالة تكوين بعثة تابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، سيجري تأسيس إطار تعاون أقوى. وقد خلصت الهيئة إلى أن هناك ضرورة قيام حوار منتظم مع الاتحاد الأفريقي.

٦٣ - وقد أكد الاتحاد الأفريقي مجدداً، في كل من اجتماع قمة مابوتو (تموز/يوليه ٢٠٠٣) والدورة العادية الرابعة والتسعين للجهاز المركزي لآلية منع المنازعات وإدارتها وحلها (آب/أغسطس ٢٠٠٣)، تأييده لهيئة الخبراء وتطلعه للتعاون معها في المستقبل.

باء - جامعة الدول العربية

٦٤ - تلتزم جامعة الدول العربية أيضا بتنفيذ حظر الأسلحة، وهي مستعدة وراغبة في تأسيس إطار للتعاون مع هيئة الخبراء. وقد عقدت الهيئة اجتماعا مع الجامعة، في مقرها بالقاهرة، لمناقشة مسارات التعاون المستقبلي.

٦٥ - وتعرب الجامعة عن استعدادها للمساهمة ماليا وتقنيا من أجل وضع برنامج يركز على نزع أسلحة الميليشيات. وفيما يتعلق بموضوع الرصد، تقترح الجامعة إقامة آلية دولية تناط بها مهمة رصد سواحل الصومال. وتوصي فضلا عن ذلك بتكوين وحدة تدريبية لتقوم، داخل إطار الأمم المتحدة، بمساعدة البلدان المجاورة على رصد انتهاكات حظر الأسلحة. والجامعة مستعدة لتقديم الدعم التقني والسوقي للدول المجاورة، شريطة أن تكفل الأمم المتحدة المتابعة مع هذه الدول.

٦٦ - وذكرت جامعة الدول العربية أنها تبرعت بمبلغ مليون دولار للحكومة الوطنية الانتقالية، لكن مع اشتراط تقديم الحكومة صحيفة توضح تفاصيل أوجه إنفاق المبلغ المتبرع به. ويمكن الاطلاع على هذه الصحيفة في المرفق الأول.

جيم - الأطراف الفاعلة من غير الدول

٦٧ - تزايد في السنوات الأخيرة الاعتراف بأهمية المجتمع المدني في الصومال. وقد نشطت وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وجماعات المجتمع المدني، خلال العقد الماضي، في تقديم المساعدة لشعب الصومال. ويذكر على سبيل المثال وليس الحصر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي (نوفيب)، والمعهد الألماني للتعاون التقني، لها مبادرات جارية تهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى معالجة المشاكل المتصلة بالأسلحة في الصومال.

٦٨ - وقد أعرب الكثير من عناصر المجتمع المدني في الصومال، كالأعيان، والمنظمات ذات التوجهات السلمية، والجماعات الدينية، والمنظمات النسائية وجمعيات الشباب، عن تأييدهم لحظر الأسلحة. وبإمكان هذه العناصر أداء دور هام في تنفيذ الحظر. وقد قدم الكثير من هذه المجموعات إلى هيئة الخبراء معلومات وإرشادات كان لها دور هام في أدائها لمهام ولايتها. وتعرب الهيئة عن امتنانها لدعم هذه المجموعات، وعن قناعتها بأن الأطراف الفاعلة غير الدول تستطيع أن تؤدي دورا أكثر أهمية في الصومال، في مجال المسائل المتصلة بالأسلحة، إذا منح المزيد من الاهتمام للتربية الوطنية وزيادة الوعي.

خامسا - انتهاكات حظر الأسلحة

ألف - الطبيعة الخاصة للطلب

الأسلحة والذخائر

٦٩ - يظل توريد الأسلحة إلى الصومال معضلة بجميع المقاييس. وتتمثل نقاط دخول الأسلحة الرئيسية في الموانئ التي تخدم بونتلند (بوساسو)، ومقديشو (مارها والمعن)، وكيسمايو، بالإضافة إلى مهابط الطائرات المحيطة بمقديشو - باليدوغلي، والكيلو ٥٠، ومقديشو الشمالية (تسالي) ودائنيي. وتتيح طول حدود الصومال مع جيرانها، وانعدام المراقبة في معظمها، فرصا واسعة للتجار غير المشروع بالأسلحة. غير أن هيئة الخبراء لم تلتق تقارير عن حدوث عمليات تسليم كبيرة الحجم عبر حدود الصومال البرية خلال الأشهر الأخيرة.

٧٠ - وكثيرا ما تستخدم المطارات ومهابط الطائرات في جميع أنحاء الصومال، لتنفيذ عمليات نقل الأسلحة داخليا. فكثيرا ما تنتقل الأسلحة، عند اندلاع أعمال العنف في أحد أجزاء البلاد، من مناطق البلاد الأخرى لتلبية الاحتياجات المحلية في ذلك الجزء. وعلى سبيل المثال، تلقت هيئة الخبراء، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، معلومات عن نقل أسلحة بواسطة طائرتين صغيرتين من غالكايو إلى جوهار، وهي المنطقة التي شرعت الميليشيات فيها في بناء قوات عسكرية.

٧١ - وتعتمد أنواع الأسلحة المستخدمة في الصومال على تكتيكات الميليشيات في بعض جوانبها، وعلى محدودية الموارد المتاحة للجماعات المسلحة في جوانبها الأخرى. ويكون أشد الأحداث عنفا هو ما يدوم لساعات قصيرة من الحوادث الشبيهة بأعمال العصابات. ويعتبر عدم الرغبة في تكبد الخسائر، فضلا عن تكاليف الذخائر، عوامل تحد من إمكانية تصعيد هذه الأحداث. وفي مقديشو، المكان الأشد عنفا في البلاد، يتحدد نطاق العنف بناء على المصالح السياسية والتجارية لمجموعة لا تتجاوز اثني عشر فردا من قادة الفصائل الرئيسية وحلفائهم، الذين لا يستطيع معظمهم تجميع سوى عدة مئات من المقاتلين وعدد قليل من المركبات "التقنية" ذات المدافع المنصوبة، في جميع الأوقات. ونظرا إلى عدم توفر الإمكانيات أو الدوافع لدى أي واحد من القادة أو الائتلافات، كي يستفز الآخرين للدخول في مواجهة حاسمة، ظلت الأوضاع في المدينة في حالة خمود مشوب بالتوتر لفترة طويلة. إلا أن كميات كبيرة من الأسلحة، وأهم من ذلك، كميات كبيرة من الذخائر، تدخل سوق مقديشو حينما تشير التوقعات إلى احتمال حدوث مواجهة خطيرة.

٧٢ - وتحتاج الأعمال القتالية المتقطعة التي تشنها الميليشيات في الصومال، بشكل رئيسي، إلى بنادق هجومية منخفضة التكلفة ومسدسات وقنابل يدوية وقاذفات قنابل يدوية ومدافع

هاون، وإلى رشاشات ثقيلة ومتوسطة ومدافع مضادة للطائرات يجري نشرها للاستخدام كأسلحة هجومية أرضية^(١). وبما أنه توجد بالفعل كميات كبيرة من هذه الأسلحة في جميع أرجاء البلاد، فإن معظم هذه الجماعات المسلحة تحتاج إلى الحصول بانتظام على الذخائر وليس الأسلحة. وبالرغم من أن أمراء الحرب ورجال الأعمال المسلحين يحصلون على إيرادات كبيرة من الضرائب التي تحصل عند حواجز الطرق، وفي مهابط الطائرات والموانئ، لا يبدو أن أيًا منهم يعتزم استثمار مبالغ كبيرة في أنظمة تسليح حديثة أو متطورة. ومن ثم فإن معظم الأسلحة منخفضة التكاليف، أو هي أسلحة سبق استخدامها، من صنع الاتحاد السوفياتي السابق أو الدول المرتبطة به.

٧٣ - ولأن تجارة الأسلحة تقتصر بشكل عام على كميات صغيرة من الأسلحة الخفيفة وذخائرها، فإن الطريقة المفضلة لخرق الجزاءات هي نقل الأسلحة في مراكب صغيرة لصيد الأسماك، أو إخفائها داخل الشحنات المنقولة جوا. غير أن هذه التدفقات المستمرة والصغيرة الحجم للأسلحة والذخائر، تعتبر، في ضوء الطبيعة الخاصة للصراع الدائر في الصومال، عنصرا رئيسيا في تأجيج حالات انعدام القانون وارتكاب أعمال العنف.

الأزياء العسكرية والمعدات الأخرى غير المميّنة

٧٤ - لا تتفق الهيئة مع الحكومات والشركات الخاصة، التي تحتاج بأن إمدادات البزات العسكرية أو معدات الشرطة التي يحصل عليها الصومال لا تشكل خرقا لحظر الأسلحة. وواقع الأمر هو أن الفقرة ٣ من القرار ١٣٥٦ (٢٠٠١) تنص على أن تتقدم الدول الأعضاء بطلبات إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، كي تستلم وتنظر في طلبات الإعفاءات المتعلقة بتوفير هذه المواد. كما أن البزات العسكرية والمعدات غير المميّنة تمثل، في السياق الصومالي، مساهمة كبيرة في إثبات فعالية الوحدات القتالية بشكل عام. ولم يصدر مجلس الأمن بعد إذنا إلى أية سلطة صومالية كي تستورد مواد عسكرية، مميّنة أو غير مميّنة، ومن ثم تعتبر شحنات البزات العسكرية غير المأذون بها انتهاكات للحظر. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تكون عمليات التجارة في البزات العسكرية ومعدات الشرطة وسيلة مثلى لتسليم الأسلحة. إذ أن من يتحكم في السوق هم المنتجون والسماسة وأصحاب التراخيص وممثلو الشركات، الذين يتاجرون بالأسلحة. ولن يكون لدى وكلاء الشحن البحري وأصحاب شركات النقل، الذين يكون لديهم الاستعداد لنقل الأصناف العسكرية كالبزات وما إليها، اعتراض على نقل الأسلحة بصفة عامة.

(١) تستخدم عدة فصائل أيضا مدفعية ميدان وقاذفات صواريخ متعددة الفوهات ومركبات مدرعة قتالية، لكنها نادرا ما تستخدم في العمليات.

٧٥ - ومثال ذلك هو الاعتراف الذي أدلى به، في مقابلة شخصية مع هيئة الخبراء، المدير العام لشركة "سوم كان"، التي استأجرتها سلطات بونتلند لتحصيل رسوم تراخيص صيد الأسماك وبيع خدمات الحماية لشركات الصيد، بأن إحدى هذه الشركات، وهي شركة تايلندية تسمى سيرتشاي، قامت بتوريد بزات عسكرية لسلطات بونتلند، في أوائل عام ٢٠٠٣، كمقدم عيني للحصول على ترخيص بصيد الأسماك، وكجزء من رسوم الحماية. ويشرف على سُن شركة سوم كان "جنود البحرية" التابعين لبونتلند، وهي قوة مكونة من ٤٠٠ مقاتل مزودين بالأسلحة الخفيفة والثقيلة على حد سواء.

٧٦ - وفي تطور آخر، قام رجل أعمال من مقديشو يدعى عبيدي نور أحمد درمان، باستيراد بزات عسكرية إلى الصومال عبر المنطقة الحرة في دبي. والسيد درمان مشهور ليس بصفته أحد قادة الفصائل، بل كميستّر للعقود للشركات الأجنبية التي تسعى إلى الوصول إلى الموارد الطبيعية للصومال، وباعتباره أيضا من المشاركين في طباعة الشلن الصومالي المزور. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، أقام درمان ميليشيا خاصة به في مقديشو، حيث نظم مسيرة كبيرة أعلن فيها أنه سيكون رئيسا للصومال. وقد غطت شبكة "الجزيرة" الإعلامية هذه المسيرة، ومن ذلك الحين أصبحت تسجيلاتها تستخدم للترويج لادعاء درمان بتولي أعلى منصب في الصومال. ولكي يكمل عملية تغيير صورته العامة، أقام درمان لنفسه بريدا إلكترونيا وجعل عنوانه somalipresidency@yahoo.com.

٧٧ - قام بطلب البزات اللازمة لبديل درمان من مورد محلي في دبي^(٢) صاحب شركة خاصة يدعم التطلعات السياسية لدرمان. وأرسل المورد الذي يوجد مقره في دبي طلبية البزات إلى باكستان، ثم أعيد تصديرها عن طريق المنطقة الحرة في دبي. وتم التعاقد مع شركة الخطوط الجوية الصومالية، "خطوط جوبا الجوية"، لشحن الطلبية إلى مقديشو. وقدم مدير شركة خطوط جوبا الجوية نسخة من بيان البضاعة المشحونة إلى هيئة الخبراء. ويشير البيان إلى أن نقل الشحنة تم في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ووصفت بأنها مجرد "بضاعة عامة". وفي مقابلة لاحقة مع الهيئة، أقر المورد في دبي أنه لم يكن يعرف من هو المستخدم النهائي للبزات. وبما أن البضاعة العابرة لا تفتح ولا تفتش، فلم يتضح للشاحن ما إذا كانت الصناديق تحتوي على ملابس أي "بضاعة عامة" أو أنها بالفعل إمدادات أخرى للمليشيا درمان في مقديشو.

٧٨ - وناقش عبيدي نور درمان، في رحلة إلى ماليزيا قام بها في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٣ عقدا لتوريد بزات مع رجل أعمال ماليزي. وذكر مساعد درمان، أن هذه البزات

(٢) تجارة حكيم للملابس والبزات، عجمان بالإمارات العربية المتحدة.

ما زالت مخزّنة في ماليزيا، وتم الإفادة بأنها سيتم شحنها إلى الصومال بعد اختتام محادثات السلام في كينيا، أي في الوقت الذي يتقرر فيه إنهاء عملية رصد الحظر.

باء - سوق السلاح المحلي

٧٩ - لا يتعامل معظم زعماء الفصائل بصورة مباشرة مع تجار الأسلحة الدوليين في معاملاتهم التجارية. وبدلاً من ذلك، يستخدمون بائعين محليين يحصلون على البضاعة عن طريق سلسلة طويلة من السماسرة. والمصدر الرئيسي للأسلحة والذخائر في هذه المعاملات هو اليمن، ومنها يتم عادة شحن كميات صغيرة من الأسلحة في زوارق صغيرة إلى الساحل الشمالي الشرقي للصومال (بونتلند). وعندما تصل شحنات الأسلحة إلى الصومال، يتم إخطار السماسرة في مقديشو وفي أماكن أخرى، فيقدمون عندئذ طلبياتهم. وإذا كانت الشحنة كبيرة أو مكلفة لدرجة أن سمساراً واحداً لا يستطيع تصريفها، يجوز حينئذ لعدة سماسرة تقسيم الشحنة فيما بينهم.

اليمن: سوق السلاح الرئيسي للصومال

٨٠ - يتوافر العتاد العسكري من جميع الأنواع وبجميع الكميات في اليمن. والحكومة هي المستورد الرسمي الوحيد للأسلحة في البلد، غير أن الواردات، على حد قول الخبراء، تتجاوز الطلب المحلي، ويوجد كثير من الأسلحة والذخائر طريقه إلى شبوخ مستقلين أو إلى أسواق الأسلحة المفتوحة في البلد.

٨١ - وكان للتعاون الناجح بين السلطات اليمنية والسعودية من أجل الحد من توفر الأسلحة والاتجار بها عبر الحدود المشتركة تأثير كبير على سوق السلاح اليمني، حيث لوحظ ازدياد سعر الأسلحة في الآونة الأخيرة بنسبة ١٠ إلى ١٥ في المائة. ومع ذلك، ما زالت أرباح المستوردين هائلة. فوفقاً لما يقوله أحد المستوردين، يصل هامش الربح بين سعر الشراء بالجملة وسعر القطعة المباعة على الطريق إلى ٢٠٠ في المائة. ويرد في المرفق الثاني جدول لأحدث أسعار مجموعة مختارة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الصومال واليمن.

٨٢ - واتضح أن الصومال وجهة مربحة ويسهل الوصول إليها. ولدى تجار الأسلحة في اليمن تمويل جيد، كما أنهم مجهزون بشكل جيد، وتحت تصرفهم مئات إن لم يكن الآلاف من السفن. وتم استخدام القوارب الصغيرة في التجارة بين البلدين منذ آلاف السنين. واليوم، تصدر السفن الأسلحة إلى الصومال وتعود محملة بالسكوت، والسمن، واللبن المقلب، ومسحوق اللبن، والزيت المستخدم في الطهي. ويوجد الطلب المطرد على الأسلحة في الصومال دافعاً عند من لديهم استعداد لنقل شحنات غير قانونية، ولذا فإن الاتجار المصغر بزوارق صغيرة على النحو الموصوف في هذا التقرير يكاد يجري يومياً تقريباً. ووجدت هيئة

الخبراء صعوبة في تحديد حجم هذه التجارة. غير أن تحقيقات الهيئة في اليمن أظهرت أن أطنانا من الأسلحة يتم شحنها إلى الصومال، وهو تقدير أكدته التجار والسماسرة الذين أجريت معهم مقابلات.

٨٣ - وعلى الرغم من أن الموانئ اليمنية، ولا سيما محطة عدن للحاويات، تحسنت تحسنا ملحوظا، فإن الساحل اليمني الطويل ما زال بدون حراسة تقريبا، ولا يزال يُستعمل كنقطة للشحن العابر للأسلحة إلى الصومال. وتستطيع السفن، لا سيما قوارب الصيد التقليدية، أن ترسو على السواحل وتغادرها بدون تسجيل وبدون أن يكتشفها أحد. ومن بين البضائع التي يتم تهريبها بصورة متواترة من اليمن، الأسلحة، وقطع غيار الآلات، والكحول، والوقود. ومما يثبت أن السفن تستطيع أن ترسو بدون أن يكتشفها أحد، أن ما يقدر بألف لاجئ من الصومال يصلون كل شهر إلى اليمن.

٨٤ - ويتم في كثير من الأحيان تنظيم تهريب البضائع بمساعدة المسؤولين العسكريين اليمنيين، والشيوخ، ورجال الأعمال. وفي بعض الحالات، يقوم رجال الأعمال أو الشيوخ بمساعدة قطاع الأمن اليمني بتصدير البضائع بصورة غير رسمية. وهناك عائلة يمنية واحدة على الأقل تعرفت عليها هيئة الخبراء، تتاجر بالأسلحة في الصومال، قيل إن لديها اتصالات عائلية مع القوات المسلحة اليمنية: إخوان رشدي ومحمد وسعيد عبد الله بن عباد.

٨٥ - ويدعي المسؤولون اليمنيون أن البضائع تفتش قبل تصديرها، غير أن سفن البضائع لا تزال تستطيع مغادرة السواحل اليمنية محملة بأسلحة مخبأة فيها. وفي كثير من الأحيان يتم نقل هذه البضائع إلى زوارق صغيرة، على مسافة قصيرة من الساحل اليمني، وتقوم هذه الزوارق بدورها بتسليم الشحنة إلى الصومال. وبفضل الموجات القصيرة، أي الاتصال عن طريق VHF و GSM، يمكن بكل سهولة تنسيق عملية نقل الشحنات مع الجهات المستقبلية لها، التي تنتظر على امتداد الساحل الصومالي. والإدارات المحلية على كلا طرفي المعاملات إما غير قادرة على وقف هذه التجارة وإما غير مستعدة لوقفها.

٨٦ - وللتصدي لهذه التجارة وغيرها من التهديدات على امتداد الساحل اليمني، تقدم حكومة الولايات المتحدة المساعدة التقنية لخفر السواحل اليمنية. غير أن هيئة الخبراء تعتقد أنه إذا أريد لخفر السواحل اليمنية أن تكون فعالة فإنها ستحتاج إلى دعم مادي إضافي بالإضافة إلى التدريب.

٨٧ - وبالإضافة إلى ذلك، تعمل فرقة عمل بحرية من التحالف الدولي (هي في الوقت الراهن تحت قيادة فرنسية) في جنوب البحر الأحمر، وخليج عدن، وغرب المحيط الهندي، بالإضافة إلى جنوب دار السلام. ومهمتها توفير الأمن البحري ضد الإرهاب، ولكن بما أنهما

لا تتمتع بولاية لمنع الاتجار بالأسلحة، فليس لوجودها إلا تأثير محدود على شحن الأسلحة إلى الصومال.

خط نقل الأسلحة في الشمال الشرقي للصومال

٨٨ - إن الأغلبية الساحقة للأسلحة المصدرة من اليمن موجهة إلى الساحل الشمالي الشرقي للصومال، بين لاس قوري ورأس عصير (رأس غردفوي)، عند القرن الأفريقي. وفي هذا الساحل النائي مواقع غير رسمية للرسو، يمكن استخدامها بكل سهولة لنقل البضائع المهربة، والأسلحة، والمهربين من العدالة، والمهاجرين الاقتصاديين العابرين إلى الشرق الأوسط وأوروبا.

٨٩ - وتم معظم شحنات الأسلحة بصورة خفية وغير موثقة. غير أن الشرطة والمخابرات مسؤولة عن منع تجارة الأسلحة في المناطق التي تسيطر عليها إدارة بونتلند، بما في ذلك ميناء بوساسو. وأطلعت سلطات بونتلند هيئة الخبراء على هوية ٢٤ من تجار الأسلحة في المنطقة، وقد تم القبض على بعضهم، وصادرت السلطات شحناتهم. وقام عدة تجار بتوحيد جهودهم فشكّلوا شركات خاصة، أهمها شركتان معروفتان باسم بوغانوبوغ ودوكسو.

٩٠ - وكشفت أيضا سلطات بونتلند عن السفن التي اشتركت مؤخرا في تهريب الأسلحة بين اليمن والصومال على النحو التالي:

السفينة	التسجيل	صاحب السفينة	المستورد
شيهير - ٨٦	المكلا باليمن	محمد سعيد بن عباد	
شمسان	المكلا باليمن	نجيب عويل	علي محمد أحمد
فتح الخير	المكلا باليمن	سليم بن عباد	عبدي سوي قادين وأشا عبدي يوسف
شيهير	المكلا باليمن	بن عباد	
القادسية		علي بي	

٩١ - وعلى الرغم من عناية الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون في بونتلند، يوفر الميناء الرئيسي في المنطقة، ميناء بوساسو، إمكانيات للرسو تحمي المهربين الذين لديهم اتصالات سياسية قوية: وعلمت هيئة الخبراء أنه ثمة عدة حالات تدخل فيها المسؤولون في إدارة بونتلند للإفراج عن تجار الأسلحة وعن بضائعهم.

مقديشو: مركز تجارة الأسلحة

٩٢ - تنطلق من بوساسو الأسلحة والذخائر إلى مختلف الاتجاهات، ويبقى جزء منها في الشمال الشرقي للصومال (بونتلند). غير أن معظم التجارة موجهة إلى مقديشو، مركز تجارة الأسلحة في الصومال.

٩٣ - يقوم سماسرة مقديشو من حين إلى آخر باستلام شحناتهم في بوساسو، ولكن معظمهم يفضلون استلام بضائعهم في غالكاكيو، وهو مفترق طرق تقليدي للقبائل والتجارة. ويعتمد بعض سماسرة مقديشو، خشية على سلامتهم، على وسطاء من القبائل الصغيرة "المحايدة" للاضطلاع بمهمة الوسيط في معاملات مع تجار بوساسو. وفي مقابلات مع عدد من سماسرة الأسلحة في مقديشو، علمت هيئة الخبراء أنهم يتعاملون عادة بكميات صغيرة، لا تتجاوز قيمتها بضعة آلاف من الدولارات. ويأخذون عمولتهم عن كل صفقة، ويمكن أن يستفيدوا كثيرا عندما يقوم أمراء الحرب الرئيسيون بتخزين الأسلحة إذا توقعوا تصعيدا في القتال، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار في السوق. وطبقا لما استطاعت هيئة الخبراء أن تحددته فإن قلة من السماسرة، إن وجدوا، هي التي تنظم عمليات استيراد رئيسية للأسلحة من البلدان المنتجة للأسلحة.

٩٤ - ويهتم كل سمسار بعدد قليل من "الزبائن" من بين فصائل مقديشو - وتعتمد العلاقات عادة على النسب. وفي مقديشو، يجوز لأمرء الحرب أن يذهبوا مباشرة إلى سوق الأسلحة، أو يلجأوا إلى سمسارة معينين لتلبية احتياجاتهم. ووفقا لأحد المصادر، تنطوي كثير من المعاملات على مبادلة الأسلحة بالقات.

٩٥ - وعرفت هيئة الخبراء أسماء خمسة تجار يعتبرون مهمين بصفة خاصة في عملية التجارة العابرة بين بوساسو ومقديشو. فيعمل محمد عثمان راغي برعليه سمسارا للحكومة الوطنية الانتقالية. ويقال إن محمد قنياري عفره يعتمد على سمسارين، علي صنديري وعبدي جلعو. ويعتمد محمد ديريه، على سمسار أو "ممثل في السوق" يعرف باسم "كولمي" وعلى سمسار آخر اسمه يوسف غربود، الذي يعمل أيضا وسيطا لبشير راغي، وهو رجل أعمال مسلح تسليحا جيدا وسيطر على المهبط الواقع في شمال مقديشو (عيسالي)، وجزء من ميناء المعن. ويستخدم حسين عيديد سمسارين من قبيلته، اسمهما فرح ياري، و "نجيريا" (ويعتبر الثاني أحد أهم التجار في السوق). ويفضل بعض زعماء الفصائل أن يتولوا بنفسهم مهمة شراء الأسلحة: الرجل الثاني في تحالف وادي جوبا، يوسف سيراح، سافر من كيسمايو إلى مقديشو في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، لشراء كميات كبيرة من الذخائر.

٩٦ - وعلى الرغم من أن السماسرة يستوردون من حين إلى آخر أسلحة كبيرة، مثل المدافع والرشاشات المركبة على عربات، تبين لهيئة الخبراء أن شراء مثل هذه الأسلحة كان نادرا خلال فترة ولايتها، وأن البلاغات التي أفادت بتسليم مثل هذه الأسلحة كانت خاطئة أحيانا. فمثلا، سعت الهيئة لمعرفة هوية مورد المدفع المضاد للطائرات ZU-23 المركب على أحد شاحنات محمد ديريه، في جوهر، وهي مدينة يسيطر عليها^(٣)، غير أن اثنين من المصدرين المحليين أبلغا الهيئة بصورة مستقلة أن هذا مدفع قديم قد أعيد تجديده في الآونة الأخيرة.

٩٧ - ويقوم أمراء الحرب بدورهم بإمداد السوق بالأسلحة: يقوم عادة زعماء الفصائل، عندما يكونون بحاجة إلى مبالغ نقدية، ببيع بعض مخزوناتهم عادة بمبالغ تتراوح بين ٥ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ دولار، وفقا لأحد السماسرة الذين التقت بهم الهيئة.

جيم - النقل والتجارة

٩٨ - لا يمثل خط نقل الأسلحة الواقع في الشمال الشرقي للصومال الطريقة الوحيدة التي يتم بها مواصلة انتهاك حظر الأسلحة. فالصومال دولة قائمة على التجارة ويعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على تصدير الماشية والتجارة العابرة مع البلدان المجاورة. وإثر إهيار الحكومة في عام ١٩٩٩، ظهرت شركات طيران وشحن جديدة كثير منها مسجلة على أساس الملاءمة ولا تتورع في نقل أي بضائع من أجل تغطية مصاريفها.

٩٩ - وساعد قطاعا التجارة والنقل النشيطان في الصومال على إبقاء اقتصاد البلد طافيا خلال سنوات الأزمات والحرب الأهلية، غير أن عدم وجود قوانين فعالة أو إشراف نظامي، في الصومال أو في البلدان التي تتاجر معها، خلق فرصا متشعبة للتجار بالأسلحة وللتهرب.

”شحنات عامة“

١٠٠ - لا يتم غالبا تفتيش البضائع المشحونة إلى الصومال أو عررها. وإذا ما أجريت عمليات تفتيش في المطارات، أو الموانئ، أو النقاط الحدودية، فإنه قد يتم فحص المستندات، غير أنه نادرا ما يتم إجراء عمليات تفتيش مادي، لا سيما عندما تكون البضاعة للنقل العابر أو إعادة التصدير.

(٣) السعر المحلي الحالي للمدفع من طراز ZU-23، وهو أحد أنقل أنواع الأسلحة التي يستخدمها أمراء الحرب، هو ٦٠ ٠٠٠ دولار. وكشف استفسار الهيئة للتجار في البلدان المنتجة في أوروبا الشرقية عن أنه يمكن الحصول على المدفع ZU-23 بحوالي ٤٠ ٠٠٠ دولار.

١٠١- وتمكنت هيئة الخبراء من الاطلاع على العديد من بيانات الشحنات ومستندات الشحن الجوي. ولا تبين هذه الوثائق بشكل دقيق طبيعة الشحنات، ولكنها تذكر، في معظم الحالات، أن السفينة أو الطائرة تقل كمية معينة من "الشحنات العامة". وقد يعني ذلك أن البضائع المشحونة هي كمية من خشب الصندل أو من لحم الماعز، ولكن العبارة قد تعني أيضا أن جزءا من الشحنة يتضمن معدات عسكرية أو عتادا له صلة بها. ومن الواضح أن قراءة بيانات الشحنة لا تكفي لأغراض رصد انتهاكات الحظر.

١٠٢- بيد أن تفتيش جميع الشحنات القادمة إلى الصومال والخارجة منها، من طرف جيرانها، يتطلب عمالة وأجهزة فرز متقدمة تفتقر إليها معظم البلدان في المنطقة. وفي غياب عمليات التفتيش المنتظمة، فمن شأن حتى عمليات التفتيش العشوائية للشحنات وتحسين جمع المعلومات الاستخباراتية، أن يؤديا إلى إيجاد رادع واضح لأولئك الذين يعتزمون انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة.

النقل البري

١٠٣- تتسم حدود الصومال مع جيرانها بطول مسافاتها وترامي أطرافها، ولا توجد بصفة عامة جهات مراقبة على أي من جانبي هذه الحدود. وتتعلق معظم التحركات عبر هذه الحدود بأنشطة التجارة غير الرسمية ذات الأهمية الأساسية لمعيشة الرعاة الذين يقطنون هذه البيئات القاسية إلى حد كبير. بيد أن بعض هذه الأنشطة التجارية تتعلق بالمواد الغذائية والسلع الكمالية والأسلحة المهربة، بطبيعة الحال.

١٠٤- ويبلغ طول الحدود الفاصلة بين إثيوبيا والصومال حوالي ٦٠٠ كيلومتر، ووسائل رصد هذه الحدود بالغة الضعف. ولا يوجد سوى طريقيين تراقيين يربطان بين إثيوبيا وجنوب الصومال. وقد زارت هيئة الخبراء الطريق الذي يربط غودي بالمدينة الحدودية، فرفر، ولم تصادف الهيئة في طريقها سوى سيارتي شحن وثلاث حافلات صغيرة على امتداد يومين. ووفقا لما ذكره أحد أفراد القوات المسلحة الإثيوبية في فرفر، فإن أجهزة الرقابة على الحدود الإثيوبية ضعيفة: ولا تستعمل كثير من المركبات الطريق الرئيسية ويمكن لها بسهولة تحاشي التفتيش. وكان هناك جنديان يمارسان عملهما على الجانب الإثيوبي وقت زيارة الهيئة. أما على الجانب الصومالي من الحدود، فلم تكن هناك أجهزة رقابة على الإطلاق: فلا يوجد جنود ولا شرطة ولا ضباط جمارك.

١٠٥- وتعبر معظم التجارة بين الصومال وإثيوبيا من خلال نقاط حدودية لا رقابة عليها، ولا تخضع لأية رسوم أو ضرائب. وتمتلى أسواق القرى عبر الطريق الواقعة داخل المنطقة الإثيوبية المتاخمة للصومال بمنتجات لم تخضع لرسوم جمركية وردت من الصومال، والشلن

الصومالي، وليس البر الإثيوبي، هو العملة المختارة التي تتم بها المعاملات التجارية. ووفقا لما ذكره القائد الإثيوبي لحامية فرفر، فإن الأسلحة الصغيرة يغلب دخولها إلى إثيوبيا من خلال نقاط عبور غير مراقبة، مثل مينيليك ترارا، وشيلايو، والبردي. وتتم الإشارة بصفة روتينية إلى هذا الموقع الأخير بوصفه منطقة انطلاق لقوات الميليشيا ذات العلاقة باللواء مورغان، وهو أحد قادة الفصائل الصومالية المتحالفة بشكل وثيق مع إثيوبيا. ووفقا لما ذكره القائد، فإن أفراد الميليشيا الصومالية يدخلون ليلا دون مركبات، ويتركون الأسلحة على الجانب الإثيوبي من الحدود، ثم يعودون إلى الصومال عزلا من السلاح.

١٠٦- وتتحرك تجارة الأسلحة في الاتجاهين، ووفقا لما ذكره ضابط إثيوبي أجرت الهيئة معه مقابلة، فإن شحنات الأسلحة الإثيوبية لم تعد تنقل عبر فرفر، ولكنها تنقل عبر الحدود بين إثيوبيا وبوتلند، أو عبر وادي جوبا. وأكد سمسرة الأسلحة الصوماليون من مقديشو للهيئة أنه لا يزال من الميسور لهم الحصول على كميات من الأسلحة والذخائر على الحدود الإثيوبية: وهذه التجارة يسيطر عليها صوماليون يتحدثون اللغة الأمهرية، ويشترون الأسلحة من جنود أفراد على الجانب الإثيوبي للحدود.

١٠٧- وبالمثل، لا يزال الاتجار بالكميات الصغيرة من الأسلحة يمثل مشكلة على امتداد الحدود بين كينيا والصومال. وذكرت السلطات الكينية للهيئة أن ثمة تدفقا منتظما للأسلحة إلى كينيا عبر الحدود بين البلدين. ويسهل الحصول على الأسلحة الصغيرة في السوق السوداء في حي إيستلي، وهي منطقة من العاصمة الكينية يسكنها بصفة عامة أفراد من عرق صومالي. بيد أن الصومال ليست المصدر الوحيد للأسلحة التي تدخل إلى كينيا: فقد شاهدت الهيئة أيضا أدلة على وجود أسلحة صغيرة لا تتوفر في الصومال، ذكر أنها تستورد إما من السودان أو من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

النقل الجوي

١٠٨- تمر حاليا حوالي ٢ ٥٠٠ رحلة جوية شهريا، في المتوسط، عبر المجال الجوي الصومالي. وتمثل حوالي ٥٠ في المائة من هذه الرحلات طيرانا عابرا للأجواء لرحلات منتظمة عادية تقوم بها شركات طيران دولية، مثل شركة طيران الإمارات، والخطوط الجوية الكينية، وغيرها، في حين أن نسبة الـ ٥٠ في المائة الأخرى تعود إلى رحلات جوية متجهة إلى وجهات في الصومال أو قادمة منها^(٤). وينطلق ما يزيد على نصف الرحلات المتجهة إلى الصومال من كينيا (الطيران العام من مطار ويلسون، ورحلات المساعدات الإنسانية)، في

(٤) تقتصر خدمات النقل الجوي المنتظمة بصفة أساسية على المطارات التالية: باليدوغلي، وبيدوا، وديانيل، وغالكاسيو، وبوساسو، وغاردي، ومقديشو K-50، وبربرة، وكيسمايو.

حين تنطلق معظم الرحلات الباقية في المقام الأول من الإمارات العربية المتحدة وإثيوبيا. وأكثر المطارات الصومالية نشاطا هو مطار هارغيسا، الذي يبلغ متوسط حجم حركته الشهرية ٨٠٠٠ مسافر و ٣٥٠ طنا من الشحنات. ومعظم المطارات هي في حالة بالغة التدهور، ولا يوجد سوى مطارين (بربرة وغالكاسيو) بهما مدارج معبدة يزيد طولها على ٢٠٠٠ متر.

١٠٩- وتقدم مجموعة مختلطة من الجهات، التي تسير رحلات منتظمة أو مؤجرة أو لأغراض خاصة، خدمات النقل الجوي لنقل المسافرين وشحن البضائع إلى الصومال ومنها. وتقوم بتسيير الخدمات من نيروبي ثلاثة خطوط جوية بصفة منتظمة. ويقوم خطان منها، وهما خطوط بلويرد الجوية وخطوط نايت الجوية، بنقل القات (والمعروف في كينيا بميرا). وتتخذ معظم الخدمات القادمة من الشارقة ودبي في الإمارات العربية المتحدة من جيبوتي مركزا أو نقطة عبور لأنشطتها، ويقوم بتشغيل هذه الخدمات شركات الخطوط الجوية دالو، وجوبا، وغالاد، ودامال، وستار أفريكان إيرلايتز. وخلافا للشركات الجوية في كينيا، فإن معظم الشركات التي يوجد مقرها في الإمارات العربية المتحدة لا تمتلك طائراتها. وعضوا عن ذلك، تتجه إلى تأجير طائرات من شركات مقرها في أوكرانيا، وغيرها من بلدان الكتلة السوفياتية سابقا^(٥). وعلى سبيل المثال، فإن شركتي الخطوط الجوية دالو وجوبا يؤجر كلاهما طائرات من خطوط فينكس الجوية، في حين تقوم شركة ستار أفريكان إيرلايتز بتأجير طائراتها من شركة إيروفستا. وتقدم شركتا فينكس وإيروفستا أيضا خدمات مستقلة لنقل الركاب والبضائع إلى الصومال.

١١٠- وهناك عدد محدود جدا من اللوائح التي تنظم الحركة الجوية والعمليات المتعلقة بخدمات النقل الجوي، ومراقبة السلامة، في المجال الجوي الصومالي. وتحد بشكل كبير من فعالية هيئة الإشراف على الطيران المدني في الصومال، باعتبارها وكالة للرصد والمراقبة، الضالة الشديدة لتواجدها الفعلي (في خمسة مطارات فقط في الشمال)، ومواردها المحدودة جدا. ولا تخضع أساسا أنشطة الطيران المدني داخل الصومال، على مستوى المطارات، لأي مراقبة، لا سيما في الجنوب حيث تخضع العمليات المتعلقة بالمطارات لسيطرة قادة فصائل مختلفين. ويتزع قادة الفصائل إلى إدارة مطاراتهم باعتبارها أعمالا تجارية خاصة، حيث يفرضون رسوما تبلغ في المتوسط حوالي ٢٠٠ دولار لهبوط الطائرات، وما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ دولار رسوم مناولة. وفي مقابل ذلك، يقومون نظريا بتقديم خدمات مناولة أرضية

(٥) تسجل هذه الطائرات عادة في بلدان الكتلة السوفياتية سابقا، بيد أن بعضها يتم تسجيله لدواعي الملاءمة في بلدان مثل غينيا الاستوائية.

ومرافق مراقبة جوية محدودة. ونظرا لما يساور الهيئة من شعور بالقلق بأن دفع هذه المبالغ يمثل مصدرا مهما لتمويل قادة فصائل معينين، فقد طلبت إلى شركات خطوط الطيران أن تقدم معلومات أساسية عن رحلاتها إلى الصومال، بما في ذلك الرسوم والضرائب التي تدفعها إلى مراقبي المهابط. ودونما استثناء، رفضت الخطوط الجوية تقديم إجابات مكتوبة عن مسألة المدفوعات.

١١١- ونظرا لمحدودية قدرات الإنفاذ والرقابة لهيئة الإشراف على الطيران المدني في الصومال، فإن العمليات الجوية من الصومال، وإليها، يمكن لها بسهولة أن تتحاشى الاكتشاف، ومن ثم القيام بعمليات فيها خرق للجزاءات. فضلا عن ذلك، فإن العمليات الجوية إلى الصومال ومنها، ملأى بالمخالفات التي تجعل من الاتجار بالأسلحة عن طريق الجو وانتهاك الجزاءات، مسألتين سهلتين نسبيا. وقد نظرت الهيئة في عدد من هذه المخالفات، في محاولة للعثور على أدلة على عمليات تهريب الأسلحة. وتبين شيوع استخدام إشارات النداء المزدوجة أو المتعددة من طرف بعض الشركات، بل وحتى تغيير أرقام التسجيل على نفس الرحلة. وبسبب ضيق الوقت، لم تتمكن الهيئة من متابعة جميع هذه التقارير، بيد أن بعض الأمثلة التوضيحية ترد أدناه.

١١٢- وقد تبين أن كلا من شركتي الخطوط الجوية ستار أفريكان إيرلايترز ودامال إيرلايترز تستخدمان العلامات المميزة الخاصة بهيئات الأمم المتحدة، إذ استخدمت الشركة الأولى العلامة المميزة لبرنامج الأغذية العالمي في إحدى الحالات، واستخدمت الشركة الثانية العلامة المميزة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حالة أخرى. ولم تكن الشركة في أي من الحالتين مرتبطة بعقد مع أي من مؤسستي الأمم المتحدة المعنيتين.

١١٣- وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، قامت طائرة مسجلة في الاتحاد الروسي برحلة باسم شركة ستار أفريكان إيرلايترز من الشارقة إلى هرغيسا. وفي اليوم نفسه، قامت الطائرة ذاتها برحلة باسم شركة دامال من هرغيسا إلى بوساسو. وعند الإقلاع من بوساسو لرحلة العودة إلى الشارقة، (عبر مطار ريان في اليمن)، غيرت هذه الطائرة ذاتها تسجيلها من تسجيل روسي إلى تسجيل أوكراني. وحتى في حالة عدم وقوع مخالفات، فإن التغيير المستمر للعلامات المميزة الوحيدة التي يمكن التعرف منها على طائرة معينة يجعل من الأيسر بقاء تلك الطائرة بمنأى عن الاكتشاف^(٦).

(٦) قامت الهيئة في كلتا الحالتين بإجراء مقابلات مع ملاك الطائرة والمشغلين المختلفين وناقلي الشحنات الذين أجزوا الطائرة. وأظهرت بيانات الحمولة أن الطائرة كانت تقوم بنقل مسافرين و”شحنات عامة“.

١١٤- وفي الفترة فيما بين الأسبوع الأخير من أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، علمت الهيئة بقيام طائرة من طراز بوينغ ٧٢٧ بالهبوط عدة مرات في مهبط بالي دوغلي، قرب مقديشو؛ وتشتهب الهيئة في وقوع عملية تضليل تتعلق بهذه الطائرة، وذلك باستخدام رقم تسجيل طائرة كينية هي الآن موقوفة عن العمل لإجراء الصيانة في نيروبي. وخلال الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تلقت الهيئة أيضا تقارير عن رحلتين، أو ربما رحلات ثلاث، لطائرات عسكرية، إلى مهبط في جوهر. ولا تزال هذه الحالات قيد التحقيق وقت إعداد هذا التقرير، ولكنها تضيف إلى اعتقاد الهيئة بأن تصاعد الخلافات بين الفصائل المختلفة على طاولة المفاوضات في نيروبي قد يفضي إلى تجدد تدفق الأسلحة إلى الصومال.

إيرباص وصلة بوت بالصومال

”إيرباص“ هي شركة تجارية استتجارية تضم قائمة زبائنها الصوماليين في الوقت الحاضر خطوط غالاد الجوية وخطوط جوبا الجوية؛ ومما استرعى انتباه الهيئة إلى شركة إيرباص ارتباطها المزعومة بتاجر الأسلحة فيكتور بوت. وفيكتور وأخوه سيرجي لهما تاريخ طويل في مجال الاتجار بالأسلحة في جميع أنحاء أفريقيا، بما في ذلك الصومال.

ولم يعد للأخوين بوت وجود منظور في الإمارات العربية المتحدة ولكن يوجد اعتقاد بأن شركة إيرباص هي إحدى الشركات التي يستخدمها الأخوان للاحتفاظ بوجود في هذا المحور الهام للمنطقة دون الإقليمية بأسرها. وفي مقابلات عديدة أجريت مع الهيئة وفي رد خطي تلقته من العاملين في شركة إيرباص نفوا ”أن تكون لهم أية صلة“ ببوت، رغم أنهم يشغلون نفس المكاتب التي تشغلها شركة بوت المسماة ”إيرسيس“ ويقومون بتشغيل طائرات تعد جزءا من أسطول فيكتور وسيرجي بوت. كذلك رفضت إدارة شركة إيرباص أن تعطي الهيئة وثائق أساسية تبين حملة الأسهم والعنوان المسجل للشركة.

بيد أن هيئة الخبراء حصلت على وثائق يتضح منها أن شركة إيرباص أنشئت في تكساس في أيار/مايو ٢٠٠٢؛ وأن وثائق التسجيل الاعتيادي أودعت في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (الملف رقم ٨٠٠٠٩٨٠٦٨). وريتشارد أ. شيشكلي، وهو شريك معروف لفكتور بوت، هو الرئيس^(١). وفي الإمارات العربية المتحدة يمثل الشركة فيكتور ليبيديف، وهو مدير لشركة إيرباص للنقل بالإنابة. ويتضح من الوثائق أنه

يلزم تسديد المدفوعات المستحقة لشركة إيرباص في حسابها المسمى "إيريس" في كازاخستان. وإيريس هي الواجهة المستخدمة في عمليات الاستئجار التي ظلت شركة فيكتور بوت تقوم بها لسنوات.

ويستدل من وثيقة حصلت عليها الهيئة أن رئيس شركة إيرباص للنقل قام يوم ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ بالتوقيع على وثيقة تعطي أخاه سيرجي بوت الحق في "أن ينوب عنه في جميع المعاملات ذات الصلة بالشركة". وهذه الوثيقة موقعة من جانب سيرجي بوت أيضا وتوجد صورة من جواز سفره مرفقة بها. وفي ضوء ذلك يمكن، من ناحية عملية، القول بأن هذه الشركة تشكل فعلا واجهة لعمليات الأخوين بوت، رغم إنكار موظفي إيرباص لهذه الحقيقة.

(أ) وريتشارد شيشكلي هو المدير المالي لشركات فيكتور بوت المسماة "إيريس هولدينغز المحدودة، وإيرباص وسان إير للتجارة العامة (FZE) (الشارقة) والوكيل المسجل والمدير العام لشركة سان إير للتجارة العامة (LLC) (تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية).

١١٥- وتعتبر بعض المطارات الجوية التي تستخدم من قبل أصحاب الخطوط الجوية التي تقوم برحلات من وإلى الصومال ذات قدرة ضئيلة على مراقبة البضائع أو الرحلات الجوية. إذ يتضح من مراجعة لبعض المستندات الرسمية التي أتيحت للهيئة أن النظام مشوب بنقاط ضعف خطيرة، حيث يجري تسجيل معظم البضائع على أنها "بضائع عامة"، بيد أن إجراءات التفتيش لا تعتبر عادة وافية بالغرض فيما يتعلق بالتأكد مما إذا كان هذا هو الحاصل فعلا أم لا. فعلى سبيل المثال كثيرا ما يولي ضباط الجمارك في نقاط العبور التي تمر بها الطائرات المتجهة إلى الصومال ثقة مفرطة إلى صحة الوثائق والإجراءات المتعلقة بالتفتيش في بلد المنشأ (الشارقة ودي في الغالب). وتعتبر جيوتي نقطة عبور رئيسية لسفريات الركاب والبضائع المتجهة إلى الصومال، ولكن هذا المطار يفتقر لجهاز المسح اللازم لتفتيش البضائع الجوية ويتميز بالضعف، على ما يبدو، من حيث القدرة الفعلية على مراقبة ورصد حركة البضائع. ولا يقوم مطار الريان في اليمن بأي عمليات لتفتيش البضائع الجوية العابرة. ومعظم الطائرات المتجهة إلى الصومال التي تتوقف في مطار الريان تبرر هذا التوقف بأن مرده إلى أسباب لها صلة بالحاجة لإعادة التزود بالوقود، رغم أنه لا يوجد سبب واضح للتوقف في هذا المطار لأنه لا يوجد فارق كبير في أسعار وقود الطائرات التي تقوم بسفريات بين اليمن والإمارات العربية المتحدة.

١١٦- ولقد أدى عدم الامتثال لشروط تشغيل الخطوط الجوية الأجنبية التي تقلع من الإمارات العربية المتحدة إلى حمل السلطات المعنية على وقف عدة طائرات تقوم بتشغيلها الشركات المذكورة أعلاه. ولكن ما كل الحكومات تبدي هذا المستوى من الاهتمام أو النشاط الإيجابي. فالالتزام التام بتطبيق الحظر من شأنه أن يزيد كثيرا من فرص نجاحه. كذلك فإن تحسين التنسيق بين الدول والمساعدة التقنية المقدمة في مجالات التفتيش من شأنه أن يفعل الكثير لتحسين القدرات الإنفاذية في المطارات الجوية الموجودة في دول حط المواجحة. أما داخل الصومال فإن توفير دعم إضافي للسلطة الانتقالية، بحيث يصبح في مقدورها ضمان تحديد وتعقب جميع الطائرات التي تدخل المجال الجوي للصومال بثقة، مسألة ذات أهمية قصوى للتنفيذ الفعال للحظر.

البحر

١١٧- الساحل الصومالي هو أكبر ساحل في أفريقيا، وتعتبر التجارة البحرية الدولية بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الصومالي. وتشمل الصادرات الماشية والجلود والبخور والمنتجات الزراعية، بينما تتألف الواردات في الأساس من المواد الغذائية الرئيسية والسلع الاستهلاكية والبضائع الغوثية. وحسب التقديرات فإن ٨٠ في المائة من النشاط الاقتصادي للبلد يتصل بالتجارة الدولية، التي يأتي أكثر من نصفها من البلدان الثالثة مثل إثيوبيا وكينيا. ويتم قدر كبير من الاتجار على الساحل الممتد من جيبوتي ومبسة إلى دار السلام ومواني الصومال.

١١٨- وتلعب التجارة البحرية دورا رئيسيا ليس فقط في الرفاه الاقتصادي للصومال، وإنما أيضا في الدينميات السياسية للبلاد. ففي بعض المناطق تمثل إيرادات المواني مصدرا رئيسيا لدخل الإدارات الإقليمية التي جلبت الاستقرار والأمن لبعض أجزاء البلاد. أما في مقديشو فقد التقت مصالح بعض الفئات مع بعض المصالح التجارية بصورة أدت إلى إبقاء الميناء الرئيسي مغلقا، بينما حولت الأرباح العائدة من المواني الجانبية إلى مكاسب شخصية وسياسية. ولقد أتاحت الإيرادات الآتية من ميناء كيسمايو - بما في ذلك إيرادات تجارة تصدير الفحم المدمرة للبيئة - لتحالف وادي جوبا إمكانية المحافظة على سيطرته العسكرية على هذه المدينة.

١١٩- وتتولى التجارة البحرية أساسا سفن البحار العميقة والسفن العاملة بين الموانئ والمراكب الشراعية التي تستخدم الموانئ الرئيسية في البلاد، مثل موانئ بربرة وبوساسو وكيسمايو. أما ميناء مقديشو فلا يزال مغلقا، ويتولى خدمة المدينة ميناء آن صغيران هما المعن والمرحة. وهنالك عدة موانئ صغيرة أخرى وأماكن ترسو فيها السفن تتولى خدمة المجتمعات

المحلية الصغيرة وتحل في بعض الأحيان محل المواني الرئيسية حينما تكون الأخيرة مغلقة بسبب الصراع.

١٢٠- ويتألف الأسطول التقليدي للصومال، من آلاف المركبات التي تذرع مياه غربي المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر والخليج الفارسي جيئة وذهابا. وفي الماضي كان هذا الأسطول يتألف من مراكب شرعية صغيرة؛ أما الآن فإن معظم المراكب الشرعية العاملة في القرن الأفريقي والصومال مزودة بمحركات وتراوح سعتها من ٥٠ إلى ٧٠ طن من البضائع. ومعظم هذه السفن، التي تزور موانئ الصومال وبعض المراسي الساحلية الأخرى، تقوم بعمليات تجارية بين عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن. وتأتي معظم البضائع القادمة إلى الصومال من الإمارات العربية المتحدة. وهذه التجارة موسمية لأنها تتوقف على الجو، وبالتالي فإنها تبلغ الذروة خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى حزيران/يونيه.

١٢١- وفي العادة تكون المراكب الشرعية المصنوعة من الخشب مسجلة في الميناء الذي صنعت فيها. ورغم أن بعض هذه المركبات مسجلة لشركات إلا أنها في أحيان كثيرة تكون مملوكة لأفراد. ورغم أنها في كثير من الأحيان تكون كبيرة ومتطورة (بما يصل إلى ١٠٠٠ طن)، إلا أنها مع ذلك تعتبر "تقليدية" في نظر المسؤولين في معظم المواني التي تزورها، ولهذا فإنها تمنح قدرا كبيرا من التساهل فيما يتعلق بمؤهلات الملاحين ولوازم السلامة وأجهزة الملاحة ومتطلبات خزن البضائع، والتقسيم لمقصورات. وكثيرا ما تبحر دون مستندات رسمية تبين بنود البضاعة المحمولة أو قائمة الملاحين ومعظمها يزاول الإبحار دون تأمين.

١٢٢- وفي السنوات الأخيرة استكمل هذا الأسطول بفتة جديدة من المركبات الصغيرة (٥-٢٠ بوصة). وهذه الفتة من المركبات تعد سريعة نسبيا وهي مصنوعة من الزجاج الليفى ومزودة بمحركات وكانت في الأصل قد صممت لصيد الأسماك، ولكنها الآن تقوم بالإبحار على امتداد الساحل اليمني والساحل الشمالي للصومال، وكذلك الساحل الشمالي لكينيا والساحل الجنوبي للصومال، وصارت بمثابة المركبة المفضلة لنقل الأفراد أو الجماعات؛ والأسلحة من الصومال وإليها. وبوسع هذه المركبات الإبحار بسرعة (في ليلة واحدة) والتسلل من اليمن إلى الشاطئ البعيد للصومال دون أن تكتشف. وفي حالة كشفها فإن بوسع ملاحيها أن يزعموا أنهم قادمون من مناطق صيد الأسماك التابعة للصومال. وهذه هي المركبات التي استغلت في الهجمات الإرهابية التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بالقرب من ممبسة واستخدمت هذه المركبات في مرتين على الأقل في عمليات نقل بين كينيا

والصومال: المركبة (M.V.Midrarah) في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ والمركبة (M.V.Sauda) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

١٢٣- ورغم أن معظم الأسلحة التي تكون وجهتها الصومال تحملها مركبة تنتمي إلى الأسطول التقليدي، ففي بعض الأحيان يجري نقل الشحنات الرئيسية بسفن أجنبية أكبر حجماً. فقد أبلغ المسؤولون في بونتلند هيئة الخبراء بأنهم قاموا بإغراق مركبة تسمى همبول (Himbol) بالقرب من هويبو، في تموز/يوليه ٢٠٠٣، زعماً بأنها كانت محملة بأسلحة ومركبات قادمة من إريتريا. ولا يزال الغموض يحيط بطبيعة حمولة السفينة. وتؤكد للهيئة أن همبول هي إحدى السفن التابعة لشركة البحر الأحمر الإريترية، التي كثيراً ما يتم استخدامها في عمليات نقل العتاد الحربي. وخلال زيارتين قامت بهما الهيئة إلى أسمرة أثارَت هذه المسألة مع السلطات البحرية، لكنها لم تتلق أي ردود بشأن طبيعة البضائع التي تحملها تلك السفينة ووجهتها.

دال - انعدام الأمن الإقليمي: الأسلحة التي تدخل الصومال والتي تعبرها

١٢٤- تسلم جميع دول القرن الأفريقي بأن انتشار الأسلحة الصغيرة يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في الإقليم. فواردات الصومال من الأسلحة لا تؤدي إلى تأجيج الصراع الصومالي فحسب، وإنما تثير أيضاً تهديداً لغيرها من دول منطقة القرن الأفريقي. ثم أن انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة لا تقتصر على الأسلحة المتجهة إلى الصومال، وإنما تشمل أيضاً الأسلحة التي تجد طريقها إلى دول مجاورة في نهاية المطاف. وهذه في الأساس أسلحة صغيرة وكميات من الذخيرة، مثل: البنادق الهجومية والمسدسات والقنابل اليدوية، وفي بعض الأحيان المدافع الرشاشة. فعلى سبيل المثال، علمت الهيئة أنه كانت هنالك شحنة تتألف من بندق هجومية من طراز كلاشنكوف ٧٠٠، جرى تهريبها من الصومال إلى كينيا في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٣، ووقفت الهيئة على أدلة تثبت أن كمية من الأسلحة الصغيرة كانت مكدسة في ميناء ممبسة وموجهة إلى الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين في إثيوبيا.

١٢٥- وبالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة بالتحقق من أدلة تشير إلى انتهاكات للحظر شملت بعض أنواع الأسلحة الصغيرة، مثل نظم الدفاع الجوي المحمولة، ومنصات إطلاق الصواريخ المضادة للدبابات التي تستخدم مرة واحدة وربما متفجرات، التي وجدت طريقها إلى دول مجاورة. وتدل طبيعة وكمية هذه الأسلحة على أنها غير ذات نفع كبير أو قيمة عسكرية متصورة في الصومال، ولكنها تنطوي على إمكانية كبيرة في مجال "مضاعفة القوة"

لجماعات متطرفة توجد في أماكن أخرى من المنطقة. كما أن سهولة دخول هذه الأسلحة إلى الصومال تشكل تهديدا واضحا ومباشرا لجيرانها.

الاتجار بالأسلحة والإرهاب

١٢٦- إن الصلة بين انتشار الأسلحة والإرهاب في القرن الأفريقي ليست موضع جدل. فلقد سلم إعلان نيروبي بدور الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في استدامة الصراع المسلح وتعزيد الإرهاب وسرقة الماشية وغير ذلك من الجرائم الخطيرة في المنطقة، واستنتج المؤتمر الذي عقدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن منع ومكافحة الإرهاب، أنه بالرغم من عدم وجود صلة سببية بين انتشار الأسلحة الصغيرة والإرهاب، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي وسائل لارتكاب أعمال الإرهاب^(٧).

١٢٧- وبسبب انتهاكات الحظر المفروض على بيع الأسلحة إلى الصومال، فإن الإرهابيين الذين يعملون عبر الحدود لم يتمكنوا فحسب من الحصول على الأسلحة الخفيفة، بل حصلوا أيضا على أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، والأسلحة الخفيفة المضادة للدبابات والمتفجرات. وفي حالة واحدة على الأقل خلال الإثني عشر شهرا الماضية، استخدمت الأسلحة التي تم شحنها بصورة غير قانونية إلى الصومال في ارتكاب عمل إرهابي في كينيا؛ ومع أن ذلك الهجوم بالتحديد لم يكن هجوما موفقا، فإن الهيئة تعتقد أنه ربما تم توريد أسلحة إضافية إلى الصومال بغرض وحيد هو تنفيذ هجمات إرهابية أخرى في الدول المجاورة.

انتشار الصواريخ والحد منها

١٢٨- ما زالت هناك أنظمة قليلة للدفاع الجوي المحمولة على الكتف في الصومال. ومن المحتمل أن تكون أول شحنة من صواريخ ستريلا (Strela) قد وصلت من الاتحاد السوفياتي إلى الصومال في عام ١٩٧٦ واستخدم بعض منها خلال حرب أوغادين مع إثيوبيا في الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨. ولم يحقق هذا النظام إلا نجاحا محدودا في القتال، ويرجع ذلك إلى حد ما إلى التكنولوجيا البدائية المستخدمة في محاولة إصابة الهدف، ويرجع من ناحية أخرى إلى عدم حصول القوات الصومالية على التدريب الكافي لاستخدامه. وبعد عام ١٩٧٨، بدأ أن القوات المسلحة الصومالية قد تخلت عن صواريخ ستريلا مفضلة نظم الدفاع الجوي الثابتة في موضعها مثل SA-2، وليست الهيئة على علم بتسليم أي شحنات من نظم الدفاع الجوي

(٧) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تقرير مؤتمر الهيئة المعني بمنع ومكافحة الإرهاب، أديس أبابا، ٢٤-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الصفحة ٦ من النص الانكليزي.

المحمول على الكتف إلى الصومال بعد ذلك التاريخ. وعلى أية حال، فمن غير المحتمل أن تكون أي من النظم المستوردة إلى الصومال قبل فرض حظر الأسلحة في عام ١٩٩٢ صالحة للعمل، وذلك بسبب عدم تخزينها على النحو المناسب وعدم صيانتها. وعلاوة على ذلك، يشير اعتماد الميليشيات الصومالية على أسلحة الآر بي جي ٧ (RPG-7) المضادة للدبابات، بدلا من صواريخ أرض - جو، للهجوم على المروحيات القتالية الأمريكية في الفترة من ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٥، إلى أن نظم الدفاع الجوي المحمولة على الكتف لم تكن متوفرة في الصومال خلال تلك الفترة.

١٢٩- ويبدو أن من الممكن أن تفترض بثقة أن أي نظم للدفاع الجوي المحمولة على الكتف المتوفرة حاليا في الصومال قد دخلت هذا البلد خلال السنوات القليلة الماضية في انتهاك لحظر الأسلحة. ومع ذلك، وبما أن أي من الفصائل الصومالية لم يمتلك أبدا طائرات قتالية صالحة للاستعمال، فقد كان الطلب على نظم الدفاع الجوي غير ذي شأن، ولم ينم إلى علم الهيئة ما يفيد باستيراد هذا النوع من الأسلحة خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٨. غير أن اندلاع الحرب بين إريتريا وإثيوبيا في عام ١٩٩٨، أدى إلى فتح جبهة ثانية في الصومال، حيث أرسل مقاتلو جبهة تحرير أورو مو المدعومة من إريتريا إلى الصومال تحت حماية حسين عيديد. وهددت إثيوبيا بشن غارات جوية على مخيمات جبهة تحرير أورو مو بالقرب من بلدة مارها الساحلية الجنوبية، وهكذا زودت إريتريا عيديد بثلاث شحنات من قذائف ستريلا ٢. وأخبر عيديد هيئة الخبراء بأنه قام في أيار/مايو ٢٠٠٣ بتسليم ٤١ وحدة من نظم الدفاع الجوي المحمولة على الكتف إلى موظفين حكوميين من الولايات المتحدة مقابل مبلغ من المال - وهو زعم أكدته مصادر استخباراتية صومالية وأجنبية أخرى. وليس من الواضح ما إذا كان هذا الرقم يمثل الكمية كلها لشحنة القذائف التي وردت من إريتريا: فعيديد يدعي أنه لم يتلق سوى ٤١ قذيفة، وأكد وجودها جميعا. غير أن مصادر أخرى أخبرت الهيئة بأن عيديد تلقى ما لا يقل عن ٤٣ قذيفة، وأن أربعة قذائف من طراز SA-7 من مخزونه معروضة حاليا للبيع في السوق السوداء في مقديشو. ولأن الحكومات المعنية لم ترد على طلبات الهيئة للحصول على معلومات في الوقت المناسب، فقد تعذر على الهيئة أن تحدد ما إن كانت نظم الدفاع الجوي المحمولة على الكتف المعروضة حاليا في سوق مقديشو قد وصلت مع الشحنة التي أرسلتها إريتريا في عام ١٩٩٨ أو عن طريق أشكال لانتهاك الحظر وقعت في وقت أحدث.

قذائف أرض - جو: حادث شركة الخطوط الجوية آركيا

في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أخفقت محاولة قام بها أفراد حلية تابعة لتنظيم القاعدة في شرق أفريقيا في إسقاط طائرة تابعة للخطوط الجوية آركيا أثناء رحلتها رقم ٥٨٢ التي أقلعت من مطار موي الدولي (مومباسا) متوجهة إلى تل أبيب. وفي الوقت ذاته، هاجم انتحاريون بالمتفجرات فندق باراديس (Paradise) في كيكمبالا، شمال مومباسا، مما أدى إلى مصرع إثني عشر شخصا.

وفي أوائل عام ١٩٩٨، وفي أعقاب الهجومين اللذين شُنا على سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام، بدأ تنظيم القاعدة في شرق أفريقيا في إعادة تنظيم صفوفه استعدادا للقيام بعمليات في المستقبل. وتحت القيادة الشاملة لفضل عبد الله محمد (المعروف أيضا باسم هارون أو عبد الكريم أو أبو لقمان)، وهو مواطن من جزر القمر تسعى الولايات المتحدة إلى القبض عليه لصلووعه المزعوم في تفجير السفارتين، شكّل فريق على طول الساحل الكيني الصومالي بين مقديشو ومومباسا. وأصبحت لبضعة من أفراده علاقة بصيد جراد البحر على نطاق محدود بواسطة رؤوس أموال يوفرها هذا التنظيم.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، تجمع جزء من الهيئة لأول مرة في مقديشو. وزود كبار أعضاء المجموعة صغارها بالتوجيهات الإيديولوجية والتدريب على استخدام الأسلحة الصغيرة، مستخدمين رشاشات الكلاشنكوف والمسدسات والقنابل اليدوية المشتراة محليا. وبعد مرور شهر تفرقت هذه المجموعة. وعاد بضعة من أعضائها إلى منطقة مومباسا حيث انضموا إلى أعضاء آخرين من التنظيم. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٢، حددت الأهداف ووضعت تحت المراقبة.

ومن بين الأسلحة التي تم شراؤها لتنفيذ هذه العملية قذيفتان جو - أرض من طراز ستريلا - ٢ يصل مداها إلى ٩,٣٢ كيلومتر (ويعرف هذا النوع من القذائف أيضا بالإسم الذي أطلقته عليه منظمة حلف شمال الأطلسي وهو SA-7b Grail)، إلى جانب جهازين لإطلاق القذائف من طراز 9p58. وقد صنعت هذه القذائف في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٨ بينما أنتجت أجهزة إطلاقها في بلغاريا في عام ١٩٩٣. وبيعت هاتان

القذيفتان عام ١٩٩٤ إلى اليمن كجزء من شحنة أكبر. ووصلت القذيفتان إلى الصومال بطريقة من طريقتين محتملتين: إما أن تجار سلاح هربوها من اليمن مباشرة، أو نقلت أولاً إلى إريتريا ثم بعد ذلك إلى الصومال كجزء من شحنة أرسلتها حكومة إريتريا إلى قائد الفصيل حسين عبيد في عام ١٩٩٨^١. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، هُرب هاتان القذيفتان إلى كينيا من الصومال عن طريق البحر. وتم دهن جهازي إطلاقهما باللونين الأزرق والأبيض، وذلك في محاولة لإخفاء الغرض الحقيقي منهما ولتقليل خطر كشفهما خلال نقلهما باتجاه مومباسا.

واستعداداً للهجومين، انقسمت الهيئة إلى أربع مجموعات: ظلت أولها في مقديشو؛ وشنت المجموعة الثانية الهجوم على فندق براديس. وأرسل أحد أعضاء الهيئة إلى لامو لإعداد عملية فرار بزورق للفريق لكي يعود إلى الصومال. أما المجموعة الرابعة والأخيرة، والتي تزعمها فضل عبد الله محمد، فقد كانت مسؤولة عن إطلاق القذيفة على طائرة شركة أركيا للطيران. غير أن القذيفتين لم تصلا إلى هدفهما.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أي بعد يوم واحد من الهجومين، تجمع الأفراد المتبقون من الهيئة في لامو التي غادروها بعد ذلك بيومين باتجاه الصومال بواسطة زورق. وظلت معظم الهيئة في مقديشو لعدة أشهر بعد الهجومين، حيث كانوا يعيشون بفضل إعانات نقدية زودهم بها مراقبهم المالي السوداني. وعمل أحد أعضاء الهيئة، وهو سليمان أحمد حمد، كسائق لأحد أكبر فنادق مقديشو قبل أن يلقي عليه القبض في عملية كينية أمريكية مشتركة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وعاد أفراد الهيئة الآخرون بعد ذلك إلى كينيا، لكن لا يزال أربعة منهم على الأقل في الصومال.

(أ) طلب فريق الخبراء التحقق من هذه المسألة من حكومتَي إريتريا واليمن، لكنه لم يتلق رداً منهما حتى الآن.

١٣٠- وعلمت هيئة الخبراء أنه ربما تم استيراد عدد يصل إلى ثمانية نظم للقذائف من طراز ستريلا - ٢ إلى الصومال من اليمن في أوائل عام ٢٠٠٣ على يد أحد تجار السلاح الصغار في مقديشو ويدعى محمد عثمان راغه بوراله. لكن بوراله عندما اتصلت به هيئة الخبراء أول

الأمر، عن طريق شخص محلي أدار الحوار معه، نفى أن يكون قد اشترى أية قذائف، لكنه عرض شراء البعض منها من اليمن. وفي مقابلة لاحقة مع الهيئة، ادعى بوراله أنه كان يكذب فيما سبق ونفى أن يكون باستطاعته شراء قذائف. غير أن مصادر أخرى قالت إن زعماء فصائل صومالية بذلوا محاولات فاشلة لاستعادة هذه الأسلحة التي نُقلت منذئذ إلى مكان مجهول بالقرب من الحدود الكينية.

١٣١- وانتهت هيئة الخبراء إلى أنه ما زال من السهل نسبياً الحصول على قذائف أرض - جو من اليمن وليست ثمة عقبات أمام استيراد هذه الأسلحة إلى الصومال. وبما أنه ليس ثمة سوق حالياً لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف في الصومال، فإنه يُفترض أن الغرض من أي شحنات سُلمت مؤخراً من هذه الأسلحة هو إعادة تصديرها إلى الدول المجاورة.

الأسلحة الخفيفة المضادة للدبابات والأسلحة الصغيرة

١٣٢- كانت في حوزة التنظيم الإرهابي الذي نفذ عملية كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أسلحة أخرى أيضاً. فبالإضافة إلى المتفجرات، كان المهاجمون الانتحاريون الذين هاجموا فندق براديس مسلحين ببنادق هجومية على شكل رشاشات كلاشنكوف مصنوعة في ألمانيا الشرقية من طراز MpiKM، ومسدس من طراز Tokarev TT. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، وضعت الشرطة الكينية يدها على أسلحة مختلفة من شقة أحد أفراد الهيئة. وكان من بينها خمس قطع لأسلحة خفيفة مضادة للدبابات وهي:

- ثلاث قذائف من طراز RPG-22 Neto، بأرقام سلسلة AE 263205، و PE 33 2706، و PE 33-0149، مصنوعة في الاتحاد الروسي.
- قذيفة واحدة من طراز LAW M-72 برقم مسلسل HED 51201 مصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- قذيفة واحدة من طراز RPG-18 Mukha، برقم مسلسل EE0417، ذات مصدر مجهول.

١٣٣- وإلى جانب الأسلحة المضادة للدبابات، استعادت الشرطة أيضاً قبلة يدوية روسية الصنع من طراز F1 (الرقم المسلسل 93PL61)، وست خزانة للدخيرة من طراز AK-47 تتسع لـ ١٧٧ رصاصة من عيار ٧,٦٢ ملم. وتوضح رموز الأختام المدموغة عليها مصدر هذه الدخيرة على أنه ألمانيا الشرقية (٤)، إما اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أو بلغاريا (١٠)، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (٥٣٩)، والصين (٩٤٤) ونوع غير مميز بعلامة من تصنيع جهة غير معروفة أو سرية. وقد تكون مجرد صدفة أن الدخيرة التي

وجدت في موقع انفجار فندق براديس تحمل ثلاثة من نفس رموز الأختام. وأنتج بعض هذه الذخيرة مؤخرا في عام ١٩٩٩.

١٣٤- ويعتقد موظفو إنفاذ القانون أن هذه الأسلحة أيضا دخلت كينيا من الصومال. وإذا كان الحال كذلك، فثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن أجهزة إطلاق القذائف المضادة للدبابات (ربما باستثناء القذائف من طراز M-72، التي يجوز أنها كانت جزءا من مخزونات السلاح للحكومة الصومالية قبل الحرب) وعلى الأقل بعض الذخيرة من عيار ٦٢, ٧ ملم شكلا انتهاكا لحظر الأسلحة ارتكب مؤخرا. ومع أن ضيق الوقت لم يسمح بإجراء تحقيق شامل. فإن المحاولات التي بدأها هيئة الخبراء لتعقب البعض من هذه الأسلحة لم تلق تعاوننا من الحكومات المعنية في الوقت المناسب.

المتفجرات

١٣٥- كانت المتفجرات المستخدمة للهجوم على فندق براديس تتكون من اسطوانات فولاذية للغاز معبأة بمادة نترات الأمونيوم التي تم تحضيرها محليا في كينيا. وأشارت فحوص الطب الشرعي أيضا إلى وجود آثار إما لمادة TNT أو مادة RDX المتفجرتين، اللتين ربما استخدمتا كوسيلة للدفع. ومع أنه لا سبيل إلى التأكد مما إذا كانت مكونات هذه المتفجرات أتت فعلا من الصومال، فإن بعض المصادر أحيبت هيئة الخبراء بأن بعض مكونات القنبلة، بما فيها الفتيل، ربما تم الحصول عليها من الصومال - وهذه الفرضية تساعد على تبيان القلق الذي ينتاب فريق الخبراء بصفة عامة بشأن انتهاكات حظر الأسلحة.

١٣٦- والمخزونات المتبقية من المتفجرات التي تم شراؤها قبل الحرب في الصومال محدودة، وهي بصورة عامة غير متوازنة وغير صالحة للاستخدام. ولم تعثر الهيئة سوى على عينة واحدة من هذه المتفجرات التي اشترت قبل الحرب وهي: مخزون من مادة TNT تم الحصول عليها من موقع سابق للتنقيب عن النفط في شمال شرق الصومال. غير أن المتفجرات متوفرة بسهولة لشراؤها في جميع أرجاء البلد. ويتم الحصول عليها في معظم الأحيان عن طريق تفكيك الألغام الأرضية التي سُلِّمت كميات كبيرة منها إلى الصومال خلال السنوات القليلة الماضية - وذلك بالدرجة الأولى من إثيوبيا واليمن.

١٣٧- ويأتي الطلب المحلي على المتفجرات في الصومال بالدرجة الأولى من مقالع الأحجار وشركات البناء. غير أن الهيئة علمت بأن مجموعات متطرفة بذلت مؤخرا محاولات لاقتناء متفجرات من السوق السوداء في مقديشو، فضلا عن استمرار تدريب الميليشيات على استخدام هذه المتفجرات. ويأتي توافر المتفجرات في الصومال كنتيجة مباشرة لانتهاكات

حدثت خلال السنوات القليلة الماضية على نطاق واسع لحظر الأسلحة فيما يتعلق بالألغام الأرضية.

هاء - تتبع الأسلحة والذخائر والمتفجرات

١٣٨- يؤدي عدم وجود نظام موحد لتعقب ووسم الأسلحة، ولا سيما الذخائر، إلى صعوبة التقدير المؤكد لمصدر السلاح - وهي مشكلة تعقدت بسبب إنتاج نفس الأنواع من الأسلحة في مختلف البلدان بموجب تصريح.

١٣٩- وحصلت هيئة الخبراء على أرقام مسلسلة للأسلحة المتوفرة في سوق باكاراها في مقديشو وحاولت أولاً تحديد هويتها باستخدام أدلة صناعية متخصصة. وأُرسلت بعد ذلك الأرقام المسلسلة للعينة إلى بلدان التصنيع المفترضة علاوة على طلب بتعقب مصدر الأسلحة، وبيان المتلقي الشرعي المستهدف للأسلحة أو الذخائر. وتلقت هيئة الخبراء عدداً من الردود السلبية التي أشارت إلى أن بلد الإنتاج المفترض غير صحيح.

١٤٠- ولا تزال هيئة الخبراء على اقتناع، مع ذلك، بأن تعقب الأسلحة والذخائر قد يكون ذا أهمية كبيرة لرصد انتهاكات الحظر، وكذلك لرصد تدفقات الأسلحة بصفة عامة، عندما تصبح الدول الأعضاء والمصانع المنتجة قادرة على البت في الطلبات بطريقة فعالة بدرجة أكبر. ويمكن أن تؤدي متابعة الدول الأعضاء للطلبات المرسله إليها من هيئة الخبراء إلى أن تيسر بدرجة كبيرة عمل آلية الرصد في المستقبل لحظر الأسلحة المفروض على الصومال.

سادسا - تمويل تهريب الأسلحة

ألف - صيد الأسماك والقرصنة وأعمال الحماية

١٤١- تدهورت صناعة مصائد الأسماك الصومالية التي كانت مزدهرة في وقت ما إلى أن أصبحت "مباحة للجميع" فيما بين أساطيل صيد الأسماك العالمية. ولأكثر من عقد، قامت مئات من السفن من مختلف الدول الأعضاء بالصيد في مياه الصومال بصفة مستمرة بطريقة لم يتم الإبلاغ عنها وغير منظمة، كما ورد في تقارير عديدة بشأن الموضوع^(٨) وترتب على هذا آثار بعيدة المدى وقد يكون قد ترتب عليها بالفعل أثار وخيم العاقبة على التنمية المستدامة للموارد البحرية الصومالية.

(٨) انظر على سبيل المثال التقييم الشامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة البحرية الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) للتنمية المستدامة للبيئة البحرية والموانئ البحرية والمناطق الساحلية (بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو))، والمعنون "حماية البيئة البحرية والموانئ البحرية والمناطق الساحلية الصومالية والتنمية المستدامة لها" (١٩٩٨).

١٤٢- وأتاح عدم وجود جهاز حكومي مركزي في الصومال استمرار هذه الحالة الفوضوية. وجرت محاولات عديدة لدفع الصناعة إلى تنظيم نفسها؛ وبينما ظلت الفكرة سليمة، فقد فشلت المبادرات أساسا بسبب المنازعات على توزيع الأموال التي يحصل عليها زعماء الفصائل السياسية من رسوم التراخيص. وأتاحت المبادرات أيضا فرصة ضئيلة لإعادة الاستثمار في إدارة الموارد.

١٤٣- وتمثلت آخر المحاولات لمعالجة هذه المسألة على طول الساحل الصومالي الشمالي - الشرقي في مشروع SomCan، وهو مشروع مشترك بين إدارة بونتلند وشركة شحن تابعة للقطاع الخاص. ويشتمل هذا النشاط على "مشاة بحرية بونتلند" وقوامها ٤٠٠ فرد و "خفر سواحل بونتلند"، والتي تستخدم سفينة صهريج معدلة تبلغ حمولتها ٣٠٠٠ طن وقوارب صيد صغيرة عديدة مصنوعة من الزجاج الليفي لتوفير الأمن البحري ومنع التهريب والقرصنة. ولا يزال الوقت مبكرا للتعليق على مدى فعالية هذه المبادرة.

١٤٤- وتشبه حالة صيد الأسماك على طول ساحل بونتلند أحيانا الحرب البحرية. فقوارب الصيد محملة عادة بمدافع ثقيلة مضادة للطائرات وعدد كبير من أفراد أطقمها مسلحين. وقام حرس سواحل بونتلند، في عدد من المناسبات، بالاستيلاء على أسلحة من السفن التي قام بتفتيشها. ووفقا لما ذكره مالك SomCan، تم في آذار/مارس ٢٠٠٣ الاستيلاء على مركب شراعي محمل بعدة آلاف من أمشاط ذخيرة البنادق AK-47. وزودت سلطات بونتلند هيئة الخبراء أيضا بقائمة بمحاولات تهريب الأسلحة من اليمن.

١٤٥- وتقدم عمليات الاستيلاء على الأسلحة من هذا النوع فوائد عملية كذلك. وذكرت إحدى الشركات المشاركة في حماية السواحل في بونتلند للهيئة بأنها حصلت، في مناسبة واحدة على الأقل، على استخبارات بشأن وصول شحنة لأحد زعماء الفصائل الجنوبية (حسين عيديد)، وأصدر إليها زعيم بونتلند، عبد الله يوسف، أمرا بالاستيلاء على السفينة في عرض البحر ومصادرة الشحنة. وبما أن عبد الله يوسف وعيديد كانا حليفين لسنوات عديدة، فإنه يبدو أن دوافع الاستيلاء كانت عملية قرصنة أكثر منها عملية سياسية.

١٤٦- ويبدو في بعض الحالات أن شحنات الأسلحة المرسلة إلى سلطات بونتلند قد جرى "الاستيلاء عليها" بواسطة نفس تلك السلطات. ومن المفترض أن عمليات الاستيلاء هذه تعتبر محاولة لتغطية انتهاك السلطات المتعمد لحظر الأسلحة نظرا لأن الأسلحة تصل حتما في النهاية إلى أيدي قوات أمن بونتلند. وخلال زيارة إلى بوساسو، على سبيل المثال، علمت هيئة الخبراء من السلطات المحلية أنه قد جرى مؤخرا وضع أحد تجار الأسلحة اليمنيين رهن الإقامة الجبرية في منزله وجرى الاستيلاء على شحنة الأسلحة الخاصة به. وفي مقابلة لاحقة

مع هيئة الخبراء، نفى التاجر اليميني تورطه في تهريب الأسلحة، وزعم بدلا من ذلك أنه قدم شحنة من المعدات للقوة الميدانية لبوتلند (المعروفة محليا باسم الدراويش) لم يحصل بعد على تعويض عنها.

١٤٧- وبينما توجد حاجة ملحة لحماية الموارد البحرية الصومالية من سفن صيد الأسماك الأجنبية، فإنه يوجد أيضا خطر واضح من أن تؤدي عمليات "خفر السواحل" من النوع الذي تنظمه سلطات بوتلند إلى إضفاء الشرعية في الواقع على انتهاك الجزاءات من قبل السلطات المحلية وزعماء الفصائل. وفي نفس الوقت، اكتسب بيع التراخيص إلى السفن الأجنبية في مقابل حقوق الصيد سمات "الاجتار بالحماية" على نطاق واسع، التي لا يمكن التمييز بينها وبين القرصنة المعتادة في جوانب عديدة. وأدى تهديد السفن أمام سواحل الصومال سواء كانت تقوم بالصيد أم لا، إلى حفز غرفة التجارة الدولية على تحذير السفن بأن تبقى على بُعد لا يقل عن ٥٠ ميل بحري من سواحل الصومال. وتحذر المنظمة البحرية الدولية بأن استمرار انعدام الشرعية في الصومال، ولا سيما حيث يسود في المناطق الساحلية، يشكل تهديدا لا للصوماليين فحسب بل وللمجتمع الدولي أيضا.

١٤٨- وإلى أن تخرج إلى الوجود حكومة صومالية قادرة على ممارسة عملها، لا ينتظر أن يتسنى تسوية التناقضات بين الترتيبات المحلية لـ "خفر السواحل" والأمن البحري الدولي وإنفاذ الحظر على الأسلحة بصورة مرضية. ولذلك توصي هيئة الخبراء بالنظر بصورة جديّة في ترتيبات بديلة، مثل سلطة حراسة بحرية.

باء - مراقبة الموانئ والمطارات

١٤٩- أغلق ميناء ومطار مقديشو منذ عام ١٩٩٥ ولا يزالان مغلقين حتى اليوم. وأعلن ائتلاف جديد يضم الحكومة الوطنية الانتقالية، وموسى سودي (بلاهو)، وعثمان حسن علي (أطو)، ومحمد إبراهيم (هبيد) وآخرين عن نيته في إعادة افتتاحهما وقت كتابة هذا التقرير. ونظرا لأن أعضاء الائتلاف لا يسيطرون بالكامل على المرفقين، وهما معرضان للقصف بالقذائف البعيدة المدى من قبل الجماعات المعادية، لا يبدو من المحتمل أن هذين المرفقين الاستراتيجيين سيفتتحان في وقت قريب. وفي نفس الوقت، يهدد إعادة افتتاح الميناء والمطار مصالح مستقرة في ميناء المعن ومختلف مهابط الطائرات في مقديشو، مما يتطلب إجراء مفاوضات حساسة ومعقدة.

١٥٠- ويسيطر حاليا ميناء المعن، بشمال مقديشو على التجارة البحرية لمقديشو وهو مملوك لمجموعة من رجال الأعمال التابعين لمجموعة عشائرية فرعية (أبغال/ورسينغيلي) ولديهم مليشياتهم وأسلحتهم الخاصة لحماية مصالحهم. ويقيم معظم رجال الأعمال الصوماليين

المشار إليهم في دبي، حيث يديرون الأعمال التجارية لزوارق القطر أو شركات التشييد أو شركات التجارة التي تقوم بشحن السكر والزيت و سلع أخرى إلى الصومال. ويحصلون على حماية جزئية أيضا من زعيم الفصيلة محمد ديري ومن مليشيا بشير ريج، الذي يسيطر أيضا على مهبط للطائرات في شمال مقديشو (إيسالي). وسيؤدي افتتاح مطار مقديشو إلى حرمانهم من المصدر الرئيسي لدخلهم.

١٥١- وبالمثل، فإن افتتاح مطار مقديشو سيؤدي إلى تقويض المصالح الجارية لعدد كبير من مهابط الطائرات حول المدينة. وتعتمد حاليا الحكومة الوطنية المؤقتة على مطار باليدوغلي العسكري السابق. ويسيطر محمد كانيير عفرا على مهبط دانيل للطائرات، وهو يتمتع باحتكار فعلي لرحلات كات الجوية إلى مقديشو وهي الوجهة المفضلة لرحلات الأمم المتحدة. وهناك مطار آخر K-50 يقع على مسافة من الطريق المؤدي إلى ميركا، ويسيطر عليه أحمد دوالي (هيف)، وتسيطر قواته أيضا على مركز تفتيش رئيسي على الطريق إلى مقديشو. ولا يجري فقط فرض الضرائب على الشحنات أو المسافرين عبر مطاراه عند هبوطهم وإقلاعهم، ولكن يتعين عليهم أيضا دفع نفود بغية استخدام الطريق.

١٥٢- ولذلك تعتبر وصلات الطرق والطرق الرئيسية ومهابط الطائرات حول مقديشو ومختلف الموانئ مصادر هامة لتراكم الثروة، كما أنها تعتبر أيضا نقاط هامة لتسليم ودخول الشحنات غير المشروعة، بما في ذلك الأسلحة. ولا يزال ائتلاف وادي جوبا مسيطرا على ميناء كيسمايو المربح بينما يعتزم محمد ديري تحسين ممر الهبوط بمطار جوهر، عاصمة إقليم شايبيل الأوسط. ويتعين على أي مركبة تدخل المناطق الخاضعة لسيطرته أن تدفع ضرائب عند أحد حواجز الطرق الأربعة ذات الموقع الاستراتيجي.

١٥٣- ولم تتمكن هيئة الخبراء من الحصول على معلومات حديثة عن الضرائب والرسوم الأمنية المطلوبة من شركات الشحن والطيران للعمل من أي مطار أو مهبط للطائرات في مقديشو. غير أن محمد ديلاف، وهو رجل أعمال ثري بمقديشو، وافق على تزويد هيئة الخبراء بتوزيع للتكاليف التي تتحملها شحنات السفن ابتداء من الرسو في الميناء وحتى مستودعاتها في مقديشو. وكمثال توضيحي، قال لهيئة الخبراء إن إحضار قافلة للسكر أو المعونة الإنسانية من ميناء المعن إلى أحد المستودعات في مقديشو تكون تكلفته مساوية تقريبا لتكلفة إحضارها من مطار بربرة الشمالي. ويقع المعن على بعد ٣٠ كيلومترا من مقديشو؛ وتقع بربرة على بعد ١٣٠٠ كيلومتر.

١٥٤- ولأغراض المقارنة، يفرض أي ميناء إقليمي، مثل جيبوتي، ٧ دولارات لشحن طن واحد من السكر، بما في ذلك التحميل وزوارق القطر والتفريغ. بينما يفرض ميناء كيسمايو

نحو ضعف ذلك المبلغ، ويفرض المعن أربعة أضعاف هذا المبلغ تقريبا. وفي نفس الوقت، تدار الموانئ بطريقة سيئة للغاية حتى أن كميات كبيرة من الشحنات تصاب بالتلف، دون تعويض. ونظرا لأنه لا توجد شركات تأمين ترغب في تغطية المخاطر على طول الساحل وفي موانئ المعن أو كيسمايو أو المرعى، فستسير في هذا الطريق فقط السفن التي تكون في حالة سيئة وينتج عن هذا المزيد من الحوادث والتكاليف الإضافية.

١٥٥- ولا تعد تكاليف النقل البري أقل إفراطا. فوفقا لما ذكره محمد ديلاف، قد يستغرق نقل قافلة من مقديشو إلى بيدوا، وهي مسافة تبلغ نحو ٢٥٠ كيلومترا، ثمانية أيام. وهناك حاجة إلى إجراء مفاوضات مطوّلة مع المليشيا عند كل حاجز طرق بشأن دفع المطلوب من أجل العبور. ويقدر السيد ديلاف أن نحو ٣٠ في المائة من أرباحه تنفق على إعاشة وتسليح قواته الخاصة، التي تستخدم لتأمين قوافله.

جيم - التدفقات النقدية غير المنظمة طباعة العملات الورقية

١٥٦- تُستخدم طباعة العملة الورقية المزيفة، في الإطار الصومالي، لإدراج المال إما لغرض الربح المحض، أو لتكوين رأس مال سياسي، أو لأغراض إجرامية من قبيل غسل الأموال. ويمكن أن تستخدم أيضا لإدراج الأموال اللازمة لشراء الأسلحة. ويضطلع بعمليات تزوير العملات الورقية عادة سياسيون أو رجال أعمال صوماليون لهم علاقات دولية، ولا يجدون صعوبة تُذكر في إقناع شركات الطباعة الخاصة بقبول وجاهة وثائق تفويضهم كممثلين شرعيين للحكومة الصومالية. وقد تكون النتائج الاقتصادية المترتبة على تزوير العملات الورقية مثيرة للدهشة: ففي عام ٢٠٠١، فقدَ الشلن الصومالي حوالي نصف قيمته عندما قامت مجموعة من رجال الأعمال ذوي الصلة بالحكومة الوطنية الانتقالية بإغراق أسواق مقديشو بالعملة الورقية المزيفة.

١٥٧- وطيلة ولاية هيئة الخبراء التي امتدت لفترة ستة أشهر، ظلت تنتشر شائعات حول وصول تلك الشحنات من العملات الورقية، وتردد إسما إندونيسيا وماليزيا كمصدرين محتملين لمنشأ تلك العملة. وقررت الهيئة التحقيق في التقارير التي تُبلّغ عن تلك الشحنات بوصفها مصدرا ممكنا لتمويل تدفقات الأسلحة إلى الفصائل الصومالية.

١٥٨- وكان عبدي نور أحمد درمان أحد المستفيدين الرئيسيين من جهود طباعة العملات التي جرت في وقت سابق. ففي أيار/مايو ١٩٩٧، استلم المذكور أول شحنة قيمتها ٣٠ بليون شلن صومالي في مطار باليدوغل، وأعطى جزءا منها إلى حسين عيديد. وفي وقت لاحق، نشب نزاع بين الرجلين أسفر عن قيام المليشيات التابعة لعيديد بقتل ٦ من أقرباء

درمان، وعلى إثرها بات درمان يحتفظ لنفسه بكامل شحنات العملات الورقية. بيد أن بعض الأموال ظل مخزونا في ماليزيا في حيازة صاحب المطبعة وبعض رجال الأعمال الذين مولوا الصفقة.

١٥٩- وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٣، سافر درمان إلى ماليزيا بعد أن نصّب نفسه رئيسا لجمهورية الصومال. وقيل إن مسألة طباعة العملة الورقية كانت إحدى المسائل المطروحة على جدول أعماله - إضافة إلى تنظيم شحنة من البزات العسكرية للميليشيات التابعة له (انظر الفقرات من ٧٦ إلى ٧٨ أعلاه) - مما حدا بأحد أعضاء الهيئة إلى السفر إلى ماليزيا للتحقيق في تلك التقارير. وأنكر درمان نفسه تلك المزاعم، بينما أفادت حكومة ماليزيا وعدد من الشركات الماليزية الخاصة هيئة الخبراء بأنها ليست على علم بجهود جديدة لطباعة العملة الورقية^(٩). وادعى أحد رجال الأعمال الذين تم الاتصال بهم أنه ما زال يحاول تحصيل الديون المستحقة له من صفقاته السابقة.

١٦٠- وعندما واجهت الهيئة صراحة درمان بالمزاعم القائلة أن ادعاءاته التي قال فيها أنه رئيس جمهورية الصومال تتعلق على وجه التحديد بمحاولاته للحصول على ما تبقى من شحنة العملات الورقية المزيفة في عام ١٩٩٧، ادعى درمان أنه ذهب إلى ماليزيا في محاولة منه لوقف إرسال عملات جديدة إلى الحكومة الوطنية الانتقالية. وادعى كذلك أنه قدم ملفا مفصلا عن القضية إلى وكالات الاستخبارات الغربية وإلى السلطات في الإمارات العربية المتحدة، حيث يتخذ درمان وشركاؤه التجاريون مكتبا لهم فيها. ولم يتمكن درمان ولا السلطات المذكورة من إثبات هذا الادعاء غير أنه برهن على عدم رغبته في تسليم الملف إلى هيئة الخبراء، بالرغم من الطلبات العديدة التي قدمتها إليه للقيام بذلك. كما اتصلت الهيئة بعضو سابق في الكونغرس الأمريكي هو وليام جرانت الذي ارتبط اسمه بالجهود السابقة التي بذلها كل من عبيد ودرمان للحصول على العملات الورقية المزيفة. وأبلغ جرانت الهيئة أن لديه علما بجهود طباعة العملات الورقية المزيفة، وأنه سيزود الهيئة بنتائج تحقيقاته في هذا الشأن، ولكنه لم يفعل ذلك مطلقا.

١٦١- وفي أثناء التحقيقات التي أجرتها الهيئة، وضعت يدها على أدلة تثبت وجود مبادرات أخرى لطباعة العملات الورقية. ففي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ وقّعت ثلاثة عقود بين الشركة الإندونيسية بيتر بورا بارو من جهة، وأحمد محمد غولا، أحد أعوان قائد المعارضة في بوتلند، وجامع علي جامع، الذي قدم نفسه بصفته حاكم مصرف الصومال المركزي، من

(٩) أحد رجال الأعمال الذين قابلتهم هيئة الخبراء، واسمه جون فونغ من "مجموعة أدورنا" ذكر للهيئة أنه لم يُحصّل بعد ذمه من عمليات سابقة لطباعة العملات.

جهة أخرى. وبلغت قيمة العقود ما مجموعه ٣٨ بليون شلن مطبوعة في شكل أوراق نقدية قيمة كل منها ١٠٠٠ شلن صومالي.

١٦٢- وحصلت الهيئة على وثائق توضح أيضا أن عبد الله يوسف، الذي نصّب نفسه في منصب رئيس دولة بونتلند، وعلي نور محمد قد شارك في صفقة طباعة العملة الورقية المعقودة مع الشركة الكندية المبن اسمها في التقرير السابق (S/2003/223).

١٦٣- وطبقا لإفادات مسؤولي الشرطة الإندونيسيين، قدّم أحدث طلب لطبع العملة في عام ٢٠٠٢، من قبل امرأة عرّفت نفسها باسم خديجة أوسوبلي علي، وزيرة الدولة في الحكومة الوطنية الانتقالية لغاية أواخر عام ٢٠٠١. وعندما اتصلت الهيئة بها في الولايات المتحدة، أنكرت أي مشاركة لها في صفقة طباعة العملة الورقية، وأوضحت بالأحرى أنها سافرت بالفعل إلى إندونيسيا في عام ٢٠٠١، نيابة عن الحكومة الوطنية الانتقالية، للتحقيق في شحنة سابقة من العملة الورقية المزيفة المسلّمة إلى مقديشو، ووقّعت هناك مذكرة تفاهم مع شركة الطباعة تقضي بإبطال جميع المخزونات المتبقية لديها من العملة الورقية.

١٦٤- وعند الاتصال بالشركة الإندونيسية للحصول منها على مزيد من التوضيح، ادعت أنها تلقت طلب طباعة العملة الورقية عن طريق السفارة الإندونيسية في مصر، وأنها جهزت الطلب حتى على الرغم من عدم تقديم أي وثيقة رسمية إليها. وحاولت الهيئة الحصول على توضيح من السفارة الإندونيسية في القاهرة ولكن لم تحصل على أي جواب منها لغاية كتابة هذا التقرير.

١٦٥- ويمكن القول بصفة عامة أن بإمكان السياسيين أو أمراء الحرب الصوماليين جني أموال، دون صعوبة تذكر، من شركات طباعة العملات الورقية. وكل ما يحتاجونه للقيام بذلك هو توفر أموال كافية لديهم لتقديم الطلب وإصدار وثائق تفويض مقنعة إلى حد كاف باسم حكومة صومالية. ولم تكن الحكومة الوطنية الانتقالية هي وحدها التي سافرت حول العالم بوثائق تفوضها طبع عملة ورقية بالنيابة عن دولة الصومال، وإنما قام بذلك أيضا أطراف آخرون أقل مصداقية منها بكثير. وتوصي هيئة الخبراء بشدة بأن تمتنع جميع الدول الأعضاء عن السماح لأي شركة طباعة عملات، حكومية كانت أو خاصة، بطباعة أي شلنات صومالية.

الحوالات

١٦٦- ترتب على انهيار الحكومة الصومالية المركزية نتائج كبرى أيضا في قطاع الخدمات المالية. ويعتبر الصومال من أفقر بلدان العالم. ولقد حال عدم وجود حكومة وطنية لفترة

طويلة دون الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية أو إنشاء مؤسسات لإدارة الاقتصاد أو هيئات تنظيمية.

١٦٧- ومن النتائج التي ترتبت على عدم وجود خدمات مصرفية اتساع نطاق خدمات الحوالة التقليدية التي توفرها شركات التحويلات الصومالية. وتمثل التحويلات الآتية من المغتربين الصوماليين عاملاً هاماً في استمرار النمو الاقتصادي باعتبارها تمثل الآن الوسيلة المالية الوحيدة المتاحة حالياً لطائفة واسعة من المجتمع الصومالي. فقد أفضت الحرب الأهلية التي استمرت لمدة ١٢ عاماً إلى هجرة الناس بأعداد ضخمة إلى الخارج ولا تزال مستمرة لغاية اليوم؛ إذ يعيش ويعمل زهاء مليون صومالي في الخارج. ويقوم هؤلاء المغتربون الصوماليون مقام العمود الفقري للاقتصاد الصومالي، إذ يرفدونه بمبلغ يتراوح، حسب التقديرات، بين ٧٥٠ مليون دولار و١٠ بليون دولار سنوياً^(١٠).

١٦٨- وتتواجد شركات التحويلات الصومالية بكثرة على الصعيد الدولي، لكنها تمارس عملياتها بصورة غير رسمية وتفتقر إلى الآليات الأساسية المكلفة بتنظيم أنشطتها. ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وضعت عمليات شركات التحويلات الصومالية تحت المجهر الدولي. وأدى الافتقار إلى الشفافية والمساءلة الذي يميز تلك الشركات إلى إغلاق عدد منها في أنحاء عديدة من العالم. فقد أغلقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ شركة "البركات"، وهي أكبر شركة للتحويلات الصومالية، بعد أن اتهمتها حكومة الولايات المتحدة بوجود روابط لها مع المجموعات الإرهابية.

١٦٩- وفي ضوء تلك الأحداث، ومن أجل زيادة شفافية ومساءلة تلك الشركات، قامت ١٤ شركة تحويلات صومالية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بإنشاء رابطة الخدمات المالية الصومالية تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتعهد الرابطة، حسبما هو مقرر في المادة ٣-١٠ من دستورها بأن تعمل على منع انتهاكات حظر توريد الأسلحة داخل الصومال، وأن تعمل على وجه الخصوص على منع تمويل زعماء الفصائل المتحاربة ومهربي المخدرات والعناصر الإرهابية. إلا أنه لا ينبغي التقليل من صعوبة هذه المهمة: فقد نُمي إلى علم هيئة الخبراء أن الإرهابيين الذين شاركوا في الهجمات التي حدثت في مومباسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ كانوا يعيشون في مقديشو مكتفين بعدة مئات من الدولارات - وهو مبلغ قد يسترعي اهتماماً ضئيلاً أو لا يسترعي أي اهتمام من جانب الهيئات التنظيمية.

(١٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مبادرة التحويلات الصومالية"، أيار/مايو ٢٠٠٣.

دال - تزوير الوثائق

١٧٠- يبسر كثيرا تزوير الوثائق من الاتجار بالأسلحة وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية. إذ يمكن الحصول على وثائق الهوية الصومالية، بما في ذلك جوازات السفر، من البعثات الدبلوماسية التابعة للصومال في أنحاء العالم مقابل رسم زهيد، أو شرائها ببساطة داخل أسواق البلدات الكبرى (بما في ذلك قطاع إيست - لي من نيروبي). ولا يُطلب إثبات الهوية، وحتى غير الصوماليين بوسعهم الحصول على جواز سفر (أو حتى جواز سفر دبلوماسي) عند الطلب. وجوازات السفر الأجنبية أيضا متاحة، رغم أنها أقل شيوعا وأكثر تكلفة من جوازات السفر الصومالية.

١٧١- والوثائق الرسمية أيسر في التزييف لأنه ليس هناك ما يمنع أي قائد لا ضمير له من صياغة رسالة على نموذج يبدو رسميا ثم يعرف نفسه بوصفه مسؤولا مصرفيا، أو وزيرا حكوميا، أو حتى رئيسا للصومال. وقد حصلت الهيئة على العديد من الأمثلة على وثائق من هذا القبيل.

١٧٢- ومن أكثر الجوانب اتصالا بعمل الهيئة تزييف استخدام شهادة المستعمل النهائي للحصول على الأسلحة لصالح الصومال. وقد أفيدت الهيئة بعدة حالات استعملت فيها وثائق مستعمل نهائي مشكوك في صحتها. ولكن لم يتيسر حتى الآن الحصول على نسخ من تلك الوثائق.

سابعاً - التوصيات

١٧٣- رغم أن الهيئة لم تلاحظ توجه شحنات كبيرة الحجم من الأسلحة إلى الفصائل داخل الصومال على مدار فترة الستة أشهر الماضية، تندفق الأسلحة والذخيرة بشكل مستمر وضئيل من البلدان المجاورة لتغذي أسواق الأسلحة المفتوحة داخل الصومال. والحالة داخل الصومال معقدة وتستلزم نهجا شاملا ومتكاملا حيال رصد الحظر المفروض على الأسلحة والقضايا ذات الصلة من قبيل انعدام الأمن والجريمة المنظمة والإرهاب على الصعيد الإقليمي. لذا توصي هيئة الخبراء بما يلي:

ألف - الرصد المستمر

١٧٤- ينبغي مواصلة الحظر المفروض على الأسلحة بيد أن الرصد حاسم الأهمية في كفاءة فعاليته. وتوصي الهيئة بشدة بإنشاء آلية للرصد تتسم بقدر أكبر من المنهجية، بالنظر إلى عدم التيقن إزاء التوصل إلى تسوية سياسية في الصومال وتفاقم دائرة العنف هناك. وينبغي إنشاء

هذه الآلية في الوقت الملائم، للاستفادة من قوة الدفع التي أوجدها عمل الهيئة. كما ينبغي القيام دون توقف برصد الحظر المفروض.

١٧٥- وسوف تفيده آلية من هذا القبيل بوسائل كثيرة في تحسين فعالية الحظر المفروض على الأسلحة. وإضافة إلى مواصلة التحقيقات والتحقق من الانتهاكات المستمرة ستفسي آلية الرصد إلى:

(أ) إخراج تقارير دورية تتضمن قوائم بحالات محددة من الانتهاكات وتحديد أسماء المنتهكين؛

(ب) التحري عن تحركات الأسلحة وتمويلها بدءاً من المصدر وحتى المستعمل النهائي، بما في ذلك الشحنات العابرة، لتعيين أنماط واضحة من العرض والطلب؛

(ج) التحري عن الصلات بين تحركات الأسلحة إلى الصومال وعبر أراضيها والمنظمات الدولية الإجرامية والإرهابية. وثمة حاجة إلى بذل جهود مخصصة في رصد وتتبع الأصناف المحددة من الأسلحة التي تسعى تلك المجموعات للحصول عليها؛

(د) إنشاء آليات عمل للتعاون وتبادل المعلومات في إطار مبادرات الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية الرامية إلى رصد إعلان وقف إطلاق النار فضلاً عن مبادرات الرصد الأخرى؛

(هـ) وضع تقارير عن تحركات السفن والطائرات المتجهة إلى الصومال ودول المواجهة وعبر تلك الدول والخارجة منها؛

(و) متابعة حالات إفرادية معينة وإجراء تحقيقات متعمقة للعمليات داخل الموانئ والمطارات وأسواق السلاح الإقليمية المشبوهة لتحديد مصادر العرض؛

(ز) إحالة المعلومات ذات الصلة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كي تتخذ أجهزة إنفاذ القانون لديها ما يلزم من إجراءات؛

(ح) رصد التقدم الذي تحرزه البلدان المجاورة للصومال وتقديم تقارير عنه بغرض تحسين قدرة تلك البلدان على رصد الحدود.

باء - تحسين التعاون

١٧٦- إن المدخلات والدعم المقدمين من مجموعة عريضة من الأطراف الفاعلة والوكالات المتخصصة خارج نطاق الأمم المتحدة لهما أهمية حاسمة في فعالية إنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة. ويلزم بذل قدر أكبر كثيراً من الجهود للجمع بين المنظمات الدولية والإقليمية

ودون الإقليمية، والدول الأعضاء، والأطراف غير الحكومية المعنية بتزعم السلاح، والتسريح، ورصد وقف إطلاق النار، ومكافحة الجريمة، ومكافحة الإرهاب، في جهد منسق بغرض إنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة. وينبغي أن يكون الجميع على استعداد لتوفير المساعدة الفنية المطلوبة للهيئة.

دول المواجهة والدول المجاورة

١٧٧- ثمة حاجة إلى أشكال أكثر استدامة من الاتصالات والتنسيق بين الهيئة واللجنة ودول المواجهة والدول المجاورة. وينبغي أن يكون لدى جميع الدول قنوات مآذون بها لتزويد الهيئة بالمعلومات عن المسائل المتصلة بولايتها.

١٧٨- كما ينبغي أن تعلن حكومات دول المواجهة والدول المجاورة للهيئة عن ما لديها من مخزون الأسلحة المضادة للطائرات وأن تؤكد سيطرتها التامة على ذلك المخزون. وينبغي أيضا إبلاغ الهيئة على النحو الواجب بما يتم اقتناؤه من هذه الأسلحة. كما ينبغي حث دول المواجهة والدول المجاورة على أن تنشئ داخل أراضيها مكاتب لتقديم المساعدة في مجال الجزاءات بمساندة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وسوف يكون من شأن تلك المكاتب تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية المختصة في مجال رصد وإنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة داخل أراضيها.

الدول الأعضاء

١٧٩- ثمة حاجة لأن تبدي جميع الدول التعاون التام مع الهيئة للوفاء بولايتها. بما في ذلك تقديم ما يلزم من معلومات من هذا القبيل. وقد تبين للهيئة أنه في حين أن الدول الأعضاء عادة ما تستجيب لطلبات تقديم المعلومات، لم تتطوع أي دولة عضو بتقديم تلك المعلومات.

المنظمات الإقليمية

الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية

١٨٠- أعلن الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية التزامهما بتنفيذ حظر الأسلحة ولديهما الاستعداد لإنشاء إطار للتعاون مع هيئة الخبراء وأبديا الرغبة في ذلك. وسوف تقدم المساعدة في جميع مجالات إنفاذ الحظر، بما في ذلك القيام في الوقت المطلوب بتقاسم المعلومات المتصلة بانتهاكات الحظر والاستجابة لطلبات إجراء التحقيقات. وثمة حاجة إلى إنشاء قنوات منتظمة للحوار مع هذه المنظمات.

فرقة عمل التحالف البحري

١٨١- تعمل فرقة عمل التحالف البحري خارج سواحل القرن الأفريقي وتضطلع في الوقت الراهن بمهمة توفير الأمن البحري عن طريق مكافحة الإرهاب، وينبغي أن يأذن لها مجلس الأمن بأن تتصدى في حدود قدراتها للتجار غير المشروع بالأسلحة. وفي حالة انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة أو الاشتباه في ذلك ينبغي إحاطة الهيئة أو اللجنة بالمعلومات لإجراء ما يلزم من تحقيقات.

جيم - كبح تدفق الأسلحة

إعلان نيروبي

١٨٢- رغم أن الصومال له صفة المراقب فحسب في إعلان نيروبي بشأن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وخطة العمل المنسقة، ثمة حاجة لأن تعمل السلطات الصومالية ودول المواجهة والدول المجاورة على تنفيذ التدابير وفقا لذلك الإعلان.

١٨٣- ولم تنفذ بعد أطراف هامة موقعة على الإعلان مثل إثيوبيا وإريتريا أيًا من التدابير المطلوبة بموجب خطة العمل المنسقة، وينبغي تشجيع جيبوتي على أن تُنشِط مركز التنسيق الوطني الذي أنشأته في الآونة الأخيرة. وتوصي الهيئة بأن يطلب مجلس الأمن على وجه الاستعجال من الدول الأطراف في الإعلان القيام بتنفيذه إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. وينبغي إبلاغ لجنة مجلس الأمن بما تحزره تلك البلدان من تقدم.

١٨٤- وسوف يُعقد مؤتمر الاستعراض الوزاري القادم لإعلان نيروبي في آذار/مارس ٢٠٠٤ بنيروبي. ومن شأن الإدراج البارز للحظر المفروض على الصومال بشأن الأسلحة على جدول مؤتمر الاستعراض أن يساعد إلى حد كبير على تنفيذ ورصد الحظر.

الإعفاءات من الحظر المفروض على الأسلحة في حال تشكيل حكومة سليمة

١٨٥- في حال إنشاء حكومة مشروعة، يتعين أن يُفحص بدقة ما قد يقدم من إعفاءات من الحظر المفروض على الأسلحة لصالح ما يتم تشكيله من جيش وطني أو قوة للشرطة. ومن الأهمية بمكان أن يتم شراء المعدات العسكرية ومعدات الشرطة (الأسلحة والذخيرة والبنات الرسمية وما يتصل بذلك من مواد) في شفافية تامة على أن يبلغ ذلك إلى لجنة الجزاءات على النحو الذي يتوخاه القرار ١٣٥٦ (٢٠٠١)، مع إيراد دلائل واضحة فيما يتعلق بكل من الأطراف المعنية، بما في ذلك أسماء المصانع المنتجة، والسماسة، والشركات الناقلة، فضلا عن قيد الحسابات بصورة شفافة وواضحة، بما في ذلك البيانات المرسله من المصارف.

إعفاءات أخرى

١٨٦- تمثل شحنات المعدات العسكرية الوقائية أو غير المهلكة لأي طرف من الأطراف داخل الصومال انتهاكا للحظر المفروض على الأسلحة ما لم توافق عليها مقدما لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢). إذ لم تحصل أي من شحنات البزات الرسمية المبينة في هذا التقرير على مثل هذه الموافقة المسبقة. لذا توصي الهيئة بأن يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامات الدول الأعضاء بالامتثال التام للتدابير المفروضة بموجب القرارين ٧٣٣ (١٩٩٢) و ١٣٥٦ (٢٠٠١) فيما يتعلق بإمدادات المعدات العسكرية غير المهلكة.

دال - النقل

١٨٧- تمثل سواحل الصومال التي تمتد ٣٢٠٠ كيلومتر قناة من قنوات الاتجار غير المشروع بالأسلحة الموجهة إلى الصومال وكذلك إلى المنطقة. كما شهدت تلك السواحل عددا من حوادث القرصنة والإرهاب ضد السفن. وينبغي النظر في إنشاء سلطة انتقالية للإشراف على الساحل الصومالي. وتؤيد الهيئة اقتراح المنظمة البحرية الدولية عقد مؤتمر دولي بشأن الأمن البحري في الصومال لمناقشة هذه المسألة بشكل مفصل. ويمكن الاطلاع على تفاصيل أكثر بشأن توصية إنشاء سلطة انتقالية للساحل الصومالي في المرفق الثالث من هذا التقرير.

١٨٨- وقد يكون من الضروري، لتعزيز قيام السلطة الانتقالية للطيران المدني برصد الحركة الجوية والإشراف عليها، تركيب أجهزة رادار ثانوية تغطي المجال الجوي الصومالي بكامله. وسيكون من شأن ذلك تحديد هوية جميع الطائرات الداخلة إلى المجال الجوي الصومالي ومتابعتها؛ وأن يخفف أيضا الاستخدام المزدوج أو المتعدد لإشارات النداء أو للتسجيل. وترد في المرفق الرابع تفاصيل تقنية أشمل بشأن توصية مواصلة تحسين السلطة الانتقالية للطيران المدني في الصومال.

١٨٩- وينبغي تعزيز قدرات الإنفاذ لدى مطارات دول المواجهة بتشجيع مزيد من التنسيق بين الدول وتقديم المساعدة التقنية في مجال التفتيش على الموانئ والمطارات. كما ينبغي تشجيع التفتيش الروتيني والعشوائي للشحنات الجوية ببعض مطارات النقل العابر.

هاء - توصيات أخرى

الإدراج بالقائمة السوداء

١٩٠- تؤيد هيئة الخبراء التوصية الداعية إلى ضرورة إعداد قائمة بالأفراد والمجموعات الضالعة في تصنيع الأسلحة غير المشروعة والاتجار بها وتخزينها وتحويلها وحيازتها ونقلها والتأمين عليها وتمويل اقتنائها بصورة غير قانونية، بغية اقتراح الإجراءات التي قد تتخذ مستقبلاً ضد هذه الانتهاكات. وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل بعد ذلك توقيف العقوبة اللازمة على من يدان بانتهاك الحظر المفروض على الأسلحة والمخالفات ذات الصلة من رعاياها والقاطنين بها.

١٩١- وينبغي أيضاً أن يُمنع منتهكو الحظر المفروض على الأسلحة، سواء كانوا تجاراً أو سماسرة أو شركات جوية أو شركات شحن أو رجال أعمال داخل الصومال، من تلقي عقود من الأمم المتحدة.

تزييف العملة

١٩٢- ينبغي أن تتوقف جميع البلدان وشركات سك العملة عن سك الشلنات الصومالية لحين إصدار حكومة مشروعة الإذن بسك العملة. وينبغي لجميع شركات سك العملة الحكومية أو الخاصة إبلاغ لجنة مجلس الأمن بأي طلبات أو محاولات لسك العملة الصومالية. كما ينبغي التخلص من المخزون الحالي من الشلنات الصومالية أو شلنات صوماليالاند.

المرفق الأول

جمهورية الصومال
وزارة المالية
مكتب الوزير

٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

Ref: WM/XW/185/03

السيد الأمين العام
جامعة الدول العربية
القاهرة - جمهورية مصر العربية

الموضوع: تقرير عن النفقات

تهدي وزارة المالية للحكومة الانتقالية الوطنية في الصومال تحياتها وشكرها لجامعة الدول العربية من أجل الدعم السياسي والمالي السخي الذي تقدمه لحكومة وشعب الصومال.

ولذلك يشرفني أن أقدم لكم موجز تقرير النفقات عن شهر أيار/مايو ٢٠٠٣ من مبلغ الـ ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار المقدمة من دولنا العربية الموقرة عن طريق صندوق الحكومة الانتقالية الوطنية الذي تديره جامعة الدول العربية.

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم مرة أخرى عن شكري لما تبذلون من جهد ودعم لأمتنا.

المخلص

حسين محمد شيخ
وزير المالية

جمهورية الصومال
وزارة المالية
موجز النفقات

الوصف	فئة الإنفاق	الرقم	المعدل	المجموع	المجموع الكلي
الرئاسة					
مكتب الرئيس	علاوات وخدمات			٣٠ ٠٠٠,٠٠	
المستشارون	علاوات	٥	٦٠٠	٣ ٠٠٠,٠٠	٣٣ ٠٠٠,٠٠
الجمعية الوطنية					
مكتب رئيس الجمعية	علاوات وخدمات			١٥ ٠٠٠,٠٠	
أعضاء البرلمان	علاوات	٢٤٥	١ ٠٠٠	٢٤٥ ٠٠٠,٠٠	
أعضاء البرلمان	علاوات وخدمات	٢٤٥	٣٠٠	٧٣ ٥٠٠,٠٠	
النقل ونفقات متنوعة	خدمات			١٠ ٠٠٠,٠٠	٣٤٣ ٥٠٠,٠٠
الحكومة المركزية					
مكتب رئيس الوزراء	علاوات وخدمات			٢٠ ٠٠٠,٠٠	
المستشارون	علاوات	٢	٦٠٠	١ ٢٠٠,٠٠	
مكتب نائب رئيس الوزراء	علاوات وخدمات			٥ ٠٠٠,٠٠	
الوزراء	علاوات	٣٠	١ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠,٠٠	
وزراء الدولة	علاوات	٣٠	١ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠,٠٠	
نواب الوزراء	علاوات	١٩	١ ٠٠٠	١٩ ٠٠٠,٠٠	
الأمانة العامة: مجلس الوزراء	علاوات وخدمات			٥ ٠٠٠,٠٠	
وزارة المالية	علاوات وخدمات			٣ ٠٠٠,٠٠	
النائب العام	علاوات وخدمات			١ ٥٠٠,٠٠	
المحاسب العام	علاوات وخدمات			٣ ٠٠٠,٠٠	
المراقب المالي والمراجع العام	علاوات وخدمات			٢ ٠٠٠,٠٠	
البنك المركزي	علاوات وخدمات			٣ ٠٠٠,٠٠	
منطقة ومقاطعات بنادير	علاوات وخدمات			١٠ ٠٠٠,٠٠	
إذاعة مقديشو	علاوات وخدمات			١٥ ٠٠٠,٠٠	١٤٧ ٧٠٠,٠٠
هيئة القضاء والسجون					
هيئة القضاء والسجون	علاوات وخدمات			٢٥ ٠٠٠,٠٠	٢٥ ٠٠٠,٠٠
الجيش والشرطة					
الجيش	علاوات	٢ ٠٠٠	٥٠	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	
الجيش	خدمات			٢٠ ٠٠٠,٠٠	
قوات الشرطة	علاوات	٢ ٥٠٠	٥٠	١٢٥ ٠٠٠,٠٠	
قوات الشرطة	خدمات			٢٠ ٠٠٠,٠٠	
فرق الحراسة	علاوات	٥٠٠	٥٠	٢٥ ٠٠٠,٠٠	
فرق الحراسة	خدمات			١٠ ٠٠٠,٠٠	٣٠٠ ٠٠٠,٠٠

الوصف	فئة الإنفاق	الرقم	المعدل	المجموع	المجموع الكلي
السلك الدبلوماسي الخارجي					
السفارة الصومالية (القاهرة)	علاوات وخدمات			٢٠ ٠٠٠,٠٠	
البعثة الصومالية (نيويورك)	علاوات وخدمات			١٥ ٠٠٠,٠٠	٣٥ ٠٠٠,٠٠
نفقات السفر إلى الخارج				١٥ ٨٠٠,٠٠	١٥ ٨٠٠,٠٠
المصالحه				١٠٠ ٠٠٠,٠٠	١٠٠ ٠٠٠,٠٠
					١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠

المرفق الثاني

مقارنة أسعار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣^(أ)

(بدولارات الولايات المتحدة)

مقديشو	بوساسو	اليمن	اليمن	
	سعر التجزئة		سعر الاستيراد	
٣٧٥-٣٠٠		٢١٥	٨٠	بنادق هجوم طراز AK-47 الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (هذه الأخيرة جديدة في السوق وأكثر تكلفة): نماذج الستينات والسبعينات غير المستعملة
١٩٠			٦٥-٤٠	بنادق هجوم طراز AK-47 بلدان أخرى
٢٧٠-٢٥٠		١٠٠		بنادق هجوم طراز AK-47 الصين
٤٠٠-٣٠٠		٢٥٠-٢٠٠	١٣٠-٩٠	ماكاروف
٠,٥-٠,٣ للطلقة الواحدة		١٤٠-٦٠ للألف طلقة	٧٠-٣٠ للألف طلقة	ذخائر للبنادق AK-47 (عيار ٣٩ × ٧,٦٢ ملم) (بناء على بلد وسنة الإنتاج. والذخيرة الصينية هي الأرحص ولكن يفضل الذخيرة الروسية وذخيرة بلدان أوروبا الشرقية)
			١,٢٠-٠,٨ للطلقة الواحدة	ذخائر (عيار ١٢,٧ و ١٤,٥) (استنادا إلى بلد المنشأ وسنة الإنتاج)
١٠ ٠٠٠-٨ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٢ ٠٠٠		مدافع رشاشة طراز DSHK (عيار ١٢,٧ ملم)
٥ ٠٠٠-٣ ٥٠٠	٣ ٢٠٠	١ ٢٠٠		مدافع رشاشة طراز PKM (عيار ٧,٦٢ ملم)

(أ) تم الحصول على الأسعار من السوق في مقابلات مع موردي الأسلحة والسماصرة في عدن وبوساسو ومقديشو في الفترة من ١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

المرفق الثالث

الهيئة الانتقالية المقترحة للإشراف على الإدارة البحرية في الصومال

تشمل ما كانت تسمى في السابق الجمهورية الصومالية خطا ساحليا يزيد طوله على ٣٢٠٠ كيلومتر تسوده الفوضى وانعدام القانون وانعدام الحماية. وعلى مدى ما يزيد على ١٤ عاما لم تتحقق إدارة للموارد أو حماية ضد القرصنة ولا تتوفر عناية بالبيئة أو تدخل فعال لمواجهة تدفقات الأسلحة من وإلى هذا الساحل.

وجرى في عام ١٩٩٨ تقييم شامل لآفاق التنمية المستدامة للبيئة البحرية والموانئ والمناطق الساحلية نفذته المنظمة البحرية الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتمويل قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتضمن الوثيقة الختامية المعنونة "حماية البيئة البحرية والموانئ والمناطق الساحلية في الصومال وتنميتها تنمية مستدامة" العديد من الملاحظات والتوصيات التي لا تزال صالحة اليوم.

وكانت هيئة الخبراء السابقة المعنية بالصومال قد أوصت بضرورة النظر في تنفيذ التوصيات الأساسية لمبادرة عام ١٩٩٨ وهي: إنشاء نظام متكامل للإدارة البحرية أو هيئة انتقالية للإشراف على الإدارة البحرية في الصومال، تكون مسؤولة عن الخدمات التنظيمية والسلامة البحرية وحماية البيئة البحرية ورصد المنطقة الاقتصادية الخالصة والإشراف عليها ومراقبتها.

وقد رئي عند تقديم التوصية الأصلية في عام ١٩٩٨ أنه سيكون من الصعب الحصول على الدعم السياسي والمادي من الدول الأعضاء ولكن بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ استرعى اهتمام العالم إلى أوجه الضعف التي تشوب الأنشطة البحرية إزاء الهجمات الإرهابية ودعي أمين عام المنظمة البحرية الدولية إلى اتخاذ التدابير الملائمة لمساعدة الحكومات في تعزيز أوجه السلامة والأمن في الموانئ لمنع وقمع الأعمال الإرهابية الموجهة إلى الموانئ والسفن في المرافئ. وقد تكون توصيات عام ١٩٩٨ المتعلقة بإنشاء هيئة انتقالية للإشراف على الإدارة البحرية في الصومال قد جاءت في الوقت المناسب لتنفيذها نظرا لأن للصومال خطا ساحليا طويلا للغاية عُرف بحدوث أعمال القرصنة والإرهاب ضد السفن. ويمثل الخط الساحلي غير المحمي للصومال أيضا ممرا محتملا لتدفق الأسلحة إلى القارة الأفريقية.

ينبغي أن تنضم الصومال إلى مذكرة التفاهم بشأن رقابة دولة الميناء في غرب المحيط الهندي واتفاق تنسيق الإنقاذ البحري لشبه المنطقة في أفريقيا الشرقية، بموجب الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحر. وفي غياب حكومة فعالة لا يمكن إحراز تقدم في تطبيق هذين البروتوكولين. وجميع بلدان المنطقة وهي جزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وسيشيل وموريشيوس قد وصلت مراحل مختلفة من تنفيذ المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية ولكن طالما ظل الخط الساحلي الصومالي غير آمن فإن السفن والموانئ في تلك المنطقة لن تكون آمنة إطلاقاً.

والمنظمة البحرية الدولية هي أفضل من يقوم بإنشاء هيئة انتقالية للإشراف على الإدارة البحرية في الصومال وتقديم الدعم لها بعد توفير آليات التمويل والإنقاذ.

الهيئة الانتقالية للإشراف على الطيران المدني في الصومال

استجابة لإحدى التوصيات في تقرير الهيئة السابق (انظر S/2003/223، الفقرة ١٧٨) المتعلقة بضرورة تمديد ولاية الهيئة الانتقالية للإشراف على الطيران المدني في الصومال، عرضت منظمة الطيران المدني الدولي ما يلي:

لكي ما تقوم الهيئة الانتقالية للإشراف على الطيران المدني في الصومال بالوظائف الناشئة من المسؤوليات الإضافية ينبغي استيفاء الشروط الثلاثة التالية وهي:

(١) أن تباشر الهيئة الانتقالية للإشراف على الطيران المدني المسؤوليات الإضافية باسم الصومال ريثما يتم إنشاء سلطة حكومية في الصومال. وينطوي ذلك على صياغة واعتماد قانون للطيران المدني كما يعني أن تباشر الأمم المتحدة وظيفة الدولة.

(٢) ينبغي توسيع بنود الاتفاق بين منظمة الطيران المدني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبنود وثيقة المشروع الناجم عنه فيما يتعلق بالهيئة الانتقالية للإشراف على الطيران المدني في الصومال ليشمل النطاق المطلوب فيما يتعلق بالقدرة والموارد.

(٣) يحتاج نطاق أدوات إدارة الخطر الحالية (ترتيبات إخلاء المسؤولية والتأمين) للتنقيح والتوسيع لتشمل المسؤوليات الإضافية.

وبصرف النظر عن استجابة منظمة الطيران المدني الدولي لتوصية الهيئة السابقة فيما يتعلق بتوسيع ولاية الهيئة الانتقالية يمكن أن يصبح دور الهيئة أكثر فعالية بالرغم من الحالة الأمنية السائدة في الصومال. ويوصى بتركيب أجهزة رادار إضافية في المواقع الاستراتيجية في المناطق التالية: في الشمال وفي الشمال الشرقي وفي الجنوب ويفضل أن يكون في أحد المطارات في كينيا على الخط الحدودي بين الصومال وكينيا مثل مانديرا. وسوف يؤمن ذلك التحديد الإيجابي وتتبع جميع الطائرات التي تدخل إلى المجال الجوي الصومالي. كما سيقبل إلى حد كبير من الاستخدام الحالي لإشارة المخاطبة اللاسلكية المزدوجة والمتعددة وأرقام تسجيل الطائرات.

يعتبر الوجود المادي للهيئة الانتقالية للإشراف على الطيران المدني في الصومال في بعض المطارات المستخدمة من حين إلى آخر ضروريا. وفي ضوء الحالة الأمنية الراهنة يشجع

على تحقيق وجود محلي والمزيد من التنسيق مع أمراء الحرب الذين يسيطرون على بعض هذه المطارات. كما أن من الضروري تقديم الدليل الملموس على أنشطة الهيئة على سبيل المثال تركيب أو شراء معدات السلامة للطيران المدني وإتاحتها لمشغلي النقل الذين يستخدمون المجال الجوي الصومالي.

ينبغي تعزيز قدرات مطارات دول خط المواجهة فيما يتعلق بتفتيش البضائع والركاب والتجهيز. ويمكن تحقيق ذلك بتوفير المساعدة التقنية حسب الاقتضاء وتشجيع زيادة التنسيق بين مطارات دول خط المواجهة والهيئة.

ينبغي الرصد عن كثب لتسجيل الطائرات والتصديق لها وإصدار تصاريح التشغيل وتنظيمها. فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون ملزماً لجميع الطائرات التي تسير رحلات من وإلى الصومال أن تستصدر شهادة التسجيل والتصديق والحصول على التصريح بالتشغيل من المطار الأساسي (أي المطار الذي توجد فيه الطائرة وتقلع منه). وسوف يقلل ذلك بدرجة كبيرة من عدد الطائرات التابعة لبلدان الكتلة السوفياتية السابقة الموجودة في دولة الإمارات العربية والبلدان المجاورة الأخرى ولكنها مسجلة في بلدان الكتلة السوفياتية السابقة وتعمل في الصومال وتستخدم تصاريح وشهادات صادرة من تلك البلدان.

نظراً لضعف قدرات تفتيش ورصد البضائع بفعالية يوصى بإجراء عمليات تفتيش روتينية أو عشوائية للبضائع المتجهة إلى الصومال في جميع المطارات. بما فيها مطارات العبور. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تحدد بيانات البضائع بشكل واضح نوع البضاعة المنقولة.